

دورة محاسبة المقاولات

الإطار التطبيقي للمحاسبة عن عمليات العقود طويلة الأجل

الأستاذ

علاء رياض

الأجل

عمليات

العقود طويلة

EMIL : alaa_reyad2000@yahoo.com

المحاسبة عن العقود طويلة الأجل

رقم الصفحة	فهرست المحتويات
٣	- تقديم عام .
٤	المبحث الأول : خصائص نظام تكاليف العقود :
٦	المبحث الثاني : إجراءات تنفيذ العقد :
١٠	المبحث الثالث : المحاسبة عن تكاليف العقد :
١١	- أولاً : المحاسبة عن عنصر المواد :
١٤	- ثانياً : المحاسبة عن عنصر العمل :
١٥	- ثالثاً : المحاسبة عن تكلفة الخدمات :
١٨	- رابعاً : الأعباء الإضافية :
١٩	- خامساً : مصاريف دراسة العطاءات وفوائد البنوك :
١٩	- سادساً : تكاليف العقود الفرعية :
٢٠	- سابعاً : الغرامات و الجزاءات :
٢١	المبحث الرابع : إجراءات سداد قيمة العقد :
٢٤	المبحث الخامس : خطوات قياس نتائج العقود :
٢٧	- اظهار نتائج العقود بالميزانية :
٢٨	مثال :
٣١	حالة تطبيقية عامة :
٣٨	ملاحظات عامة :
٤٢	مثال تطبيقاً على معيار رقم ٨ الخاص بالإنشاءات :
٤٣	خطابات الضمان :

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم عام

تعتبر عملية المحاسبة عن العقود طويلة الأجل " المشروعات الإنشائية كالمباني و الطرق والرى والكبارى والسدود والجسور وخلافة " من الموضوعات الهامة فى علم المحاسبة والتي تستخدم نظام تكاليف الأوامر الإنتاجية . والفرق بين نظام تكاليف الاوامر الانتاجية من الناحية التطبيقية فى المنشآت الصناعية عنة فى قطاع المقاولات يرجع الى ضخامة قيمتها ، وقلة عددها ، وكل عملية تتم فى موقع خاص خارج المنشأة ، ولهذا يتبع فى مثل هذه المشروعات نظام خاص لمحاسبة التكاليف يطلق عليه تكاليف العقود والمقاولات .

ولقد خطت لهذه الدراسة بحيث تقع فى خمس مباحث على النحو التالى :

المبحث الأول : ويتعلق ببيان الخصائص المميزة لنظام العقود وأنواع المنشآت التى تتعامل على أساسه .

المبحث الثانى : ويتعلق بدراسة الإجراءات التنفيذية للعقود و المقاولات .

المبحث الثالث : ويتعلق بدراسة عناصر تكاليف العقد .

المبحث الرابع : ويتعلق بمناقشة إجراءات سداد قيمة العقد .

المبحث الرابع : ويتعلق بدراسة خطوات قياس نتيجة العقد من أرباح وخسائر .

ولقد ساعدنى فى إعداد هذه الدراسة خبرتى العملية كمحاسب متخصص فى هذه الموضوعات فكنت أعمل محاسب موقع ثم رئيس حسابات لإحدى شركات المقاولات . كما ساهمت فى وضع العديد من البرامج التدريبية للمحاسبين والخاصة بهذه الموضوعات ، كما قمت بتدريس موضوعاتها فى العديد من المراكز التدريبية الخاصة و .

كما أدعو الله سبحانه وتعالى أن يكون فى هذه الدراسة الخير والنفع للمعنيين بمحاسبة تكاليف العقود و المقاولات .

ربنا تقبل منا إنك أنتهم السميع العليم ، اللهم أجعل عملنا هذا صالحاً ولوجهك الكريم خالصاً .

والحمد لله الذى بنعمته تتم الصالحات

أستاذ / علاء رياض

أستاذ المحاسبة

القاهرة فى : رمضان ١٤٣٢ هـ

أغسطس ٢٠١١ م

بالمجموعة الاستشارية للمحاسبة و المراجعة

إدارة التكاليف و الموازنة و المتابعة

بمجموعة شركات أيكوباك و إيجيراب وكوباك

دراسات عليا فى محاسبة التكاليف

دراسات عليا فى إدارة الأعمال

محكم دولى - خبير منازعات الإستثمار

عضو بمركز العدالة للتحكيم والاستشارات القانونية

عضو بجمعية الضرائب المصرية

مدرب محترف معتمد

للاتصال :

محمول : ٠١٠٠ / ٥٤٤٦٨٣٨

إيميل : alaa_reyad2000@yahoo.com

المبحث الأول
خصائص نظام تكاليف العقود

تعتبر تكاليف العقود أحد أنظمة تكاليف الأوامر ، حيث أنها تعتمد على طلبات العملاء والتي يتم بموجبها عقد إتفاقات بين المنشأة و العملاء .

ويتم تحديد قيمة العقد على أساس المواصفات التي يطلبها العميل ورغم أن التشابه كبير بين نظام الأوامر الإنتاجية وبين نظام العقود والمقاولات إلا أن هناك خصائص مميزة لنظام العقود نوجزها في الآتي :

١. يتم إبرام عقد المقولة في أغلب الأحيان عن طريق المناقصات نظراً لضخامة قيمة المقولة ، وهذا يستتبع أن تتقدم شركات المقاولات بعطاءات مدروسة دراسة وافية لجذب مثل هذه العقود ، وذلك على عكس الأمر الإنتاجي الذي يتم التعاقد عليه في أغلب الأحيان عن طريق العلاقة المباشرة بين العميل و المنشأة .

٢. حيث أن تنفيذ العقد يتطلب فترة طويلة من الزمن تزيد في أغلب الأحيان عن الفترة المحاسبية للمنشأة لذلك فإن منشآت المقاولات تحتاج إلى وضع نظام معين بالإتفاق مع العملاء لتحديد طريقة سداد قيمة العقد ، إذ أنه من غير المنطقي أن تنتظر المنشأة إلى نهاية فترة العقد لتتم المحاسبة عن قيمة مع العملاء .

٣. في معظم الأحيان يتم تنفيذ عقد المقولة في موقعة خارج حدود المنشأة التي تتولى التنفيذ ، الأمر الذي يؤدي إلى إعتبار معظم تكاليف العقد تكاليف مباشرة وذلك على عكس الأوامر الإنتاجية التي تتم داخل المنشأة .

٤. يرتبط بضخامة قيمة العقد وتشعب عملياته الإنتاجية ظهور أسلوب المشاركة في التنفيذ حيث تلجأ معظم شركات المقاولات إلى إسناد تنفيذ بعض أجزاء المقولة إلى جهات أخرى فرعية يطلق عليها مقاولي الباطن .

٥. يرتبط بضخامة المقولة وطول فترة التنفيذ أن يتم وضع إجراءات تفصيلية للمراحل المختلفة لتسليم العقد مع بيان الجزاءات المترتبة على الإخلال بمواعيد التسليم الأمر الذي تنشأ معه عناصر تكاليف جديدة مثل الغرامات والجزاءات ، تختلف معالجتها محاسبياً عن عناصر التكلفة الأخرى .

وعلى الرغم من أن المبادئ المحاسبية المطبقة في كل من نظامي الأوامر الإنتاجية والعقود تعتبر واحدة ، إلا أن نظام تكاليف العقود يتسم بالبساطة وعدم التعقيد ، إذ يكون من السهل ربط عناصر التكاليف بكل عقد على حدة في يسر وسهولة ، ومن أمثلة المنشآت التي تتعامل بنظام العقود ما يلي :

- أ- شركات المقاولات المدنية مثل شركات المباني والكبارى ، والطرق ، والمطارات ، وأرصفة الموانئ
- ب- شركات صناعة السفن .
- ت- الشركات الهندسية مثل شركات إنشاء القناطر والخزانات وغيرها .

المبحث الثاني
إجراءات تنفيذ العقد

أوضحنا أنه نظراً لكبر حجم العقود فإن التعاقد يتم في أغلب الأحوال عن طريق المناقصة .
وفى حالة إرساء العطاء على إحدى شركات المقاولات فإن هناك مجموعة من الإجراءات يتم القيام بها
تتلخص فى الآتى :

١ . تقوم شركة المقاولات بسداد تأمين يمثل نسبة من العقد { خاصة إذا كانت عقود حكومية } علاوة على

• خطاب ضمان من أحد البنوك

٢ . يتم التوقيع على عقد المقابلة بحيث يوضح الأمور التالية :

أ- القيمة الإجمالية للعقد •

ب- تاريخ بداية تنفيذ العقد وتاريخ التسليم •

ت- تحديد قيمة الدفعة الأولى ، وتمثل فى العادة المبلغ المقدم الذى يدفعه العميل ، وقد جرى

العرف على أن يمثل نسبة معينة من قيمة التشوينات التى تتم فى موقع العقد •

ث- تحديد مواعيد سداد الدفعات التالية على أساس شهادات المهندسين ، مع تحديد نسبة السداد إذ

يتم فى العادة سداد نسبة من قيمة العمل المعتمد ، ويحتجز العميل جزء من هذه القيمة لدية

مقابل أحد أمرين ، أولهما يتمثل فى استرداد العميل لما سبق سداه كدفعة أولى والثانى

كإحتياطي لمقابلة الأعمال غير المطابقة للمواصفات والتى لم تكتشف عند التسليم •

ج- تحديد موعد سداد الدفعة الأخيرة وكذلك قيمة التأمين وذلك بعد إنتهاء العمل ، وذلك للتأكد

من سلامة ومطابقة العمل المنفذ مع المواصفات •

ح- تحديد قيمة غرامات التأخير فى مراحل تنفيذ العقد •

وتستخدم شركات المقاولات مجموعة من السجلات والدفاتر تتلخص فى الآتى :

١ . دفتر العقود وملف العقود •

٢ . ملف قوائم مناقصات تحديد قيمة العقد •

٣ . ملخص العمليات تحت التنفيذ •

٤ . قوائم تكاليف العمليات •

٥ . قوائم حصر التكاليف الأسبوعية •

ونوضح فيما يلى طبيعة كل من هذه السجلات والدفاتر والغرض منها :

١ . دفتر العقود وملف العقود :

وهو دفتر بيانى يسجل فيه ملخص العقد ، ورقمة ، وفقاً لتسلسل العقود المبرمة •

أما ملف العقود فيحتفظ فيه بالعقود الأصلية الموقع عليها ، وأى مكاتبات متعلقة بالعقد ، ويتم

الأحتفاظ بهذه الدفاتر والملفات لدى شخص مسئول بالمنشأة •

٢. ملف المناقصات :

ويحتوى على قوائم مناقصات (شكل رقم ١) تمثل كل قائمة تفصيل لقيمة العقد وتكلفة العمليات الخاصة بكل عقد ، وفقاً للمواصفات الموضوعية . وفى حالة إتمام الإتفاق ترفع قوائم تحديد قيمة العقد المتفق عليه إلى ملف العقود تحت التنفيذ .

قائمة مناقصات { شكل رقم ١ }

ملاحظات	سعر المناقصة		التكلفة		الكمية	وصف العملية
	الإجمالى	الوحدة	الإجمالى	الوحدة		
						الإجمالى

٣. ملخص العمليات تحت التنفيذ :

ويشبه هذا الملخص بطاقة سير الإنتاج المستخدمة فى نظام الأوامر الإنتاجية . ويتم فى هذا الملخص (شكل رقم ٢) تحديد مراحل تنفيذ العمليات على مدة العقد المتفق عليها ، حتى لا تتعرض المنشأة للجزاءات . ويستخدم هذا الملخص أيضاً لتحديد كمية المواد والأدوات اللازم توافرها فى موقع العمليات عند التنفيذ ، حتى تتحاشى وضع المواد المختلفة لمدة طويلة فى العراء مما يعرضها للتلف أو السرقة ، وحتى تتفادى المنشأة تجميد جزء كبير من رأس المال العامل فى المواد والأدوات المختلفة قبل الحاجة إليها . ويعتبر ملخص العمليات من أهم قوائم الدفاتر التنظيمية ، ويتم وضع ملخص العمليات عادة فى لوحة بإدارة التنفيذ بالمنشأة . كما توضع صورة منه فى الإدارة الفرعية بالموقع نفسة حيث يتم عن طريق هذا الملخص تحديد الاحتياجات الأسبوعية فى ضوء العمليات المطلوب تنفيذها فى الأسبوع الثانى

- سواء من المواد أو العمال ، وبناء على ذلك تصدر قائمة المواد المطلوبة وتسلم للإدارة الفرعية أو المحازن لإعداد الكميات المطلوبة .
- كما يتم إعداد قائمة بعدد العمال وفئاتهم وتسلم إلى رئيس العمال لاختار العدد اللازم منهم .

ملخص العمليات { شكل رقم ٢ }

ملخص العمليات					
رقم العقد :					
تاريخ بدء العمل : / / ٢٠....					
إسم العميل :					
تاريخ التسليم المتوقع : / / ٢٠....					
ملاحظات	الأسبوع		العمالة اللازمة	المواد اللازمة	وصف العملية
	إلى	من			
					الإجمالي

المبحث الثالث
المحاسبة عن تكاليف العقد

إن تنفيذ العقود طويلة الأجل شأنها شأن أى عملية إنتاجية يتطلب تنفيذها استخدام عناصر إنتاج يلزم تحديدها والمحاسبة عن تكلفتها تمهيداً لتحديد تكلفة أى عقد فى أى مرحلة من مراحل تنفيذة .
ويمكن القول بأن تكاليف أى عقد لا تخرج عن كونها العناصر الرئيسية الثلاثة من مواد و أجور و مصروفات .

وتتميز العقود طويلة الأجل بضخامة قيمتها الأمر الذى يدعو بعض شركات المقاولات إلى إشراك منشآت تنفيذية أخرى لتنفيذ بعض الأعمال التخصصية الفرعية واللازمة للعملية الإنتاجية على عقد معين وهو ما يطلق عليه مقاولى الباطن .

لذلك سنقوم فى هذا المبحث بمناقشة كيفية المحاسبة عن العناصر الرئيسية الثلاثة من مواد و اجور و مصروفات علاوة على مناقشة طريقة المحاسبة عن الاعمال التنفيذية التى تتم عن طريق مقاولى الباطن .
أولاً : المحاسبة عن تكلفة عنصر المواد :

نظراً للطبيعة الخاصة التى تتميز بها المواد المستخدمة فى عمليات الإنشاءات ، فإن معظم تلك المواد يتم شراؤها خصيصاً لكل عقد على حده ، ومن ثم يتم ارسالها مباشرة إلى موقع العقد ، ويقتصر شراء المواد لتموين المخازن على عدد قليل من الاصناف الاخرى اللازمة للعمليات الانتاجية سواء العقود المختلفة أو العمليات الخاصة بالورش التابعة لشركات المقاولات .

لذلك نجد أنه من الضرورى لضبط حركة المواد فى نظام العقود أن يراعى ما يلى :

١ . بالنسبة لشراء المواد :

يتم إمساك يومية مشتريات بشكل يسمح بالتعرف على كمية المواد المشتراة خصيصاً لكل عقد علاوة

على المواد المشتراة لتموين المخازن (شكل رقم ٣) .

ويتم إثبات عمليات شراء المواد بالقيود التالى :

X من حـ / المخزون السلعى

مخزن الخامات والمواد

X من حـ / عقد رقم _____

X من حـ / عقد رقم _____

X الى حـ / الموردين

مع ذكر أسم المورد

ويتم إثبات المواد المرسله إلى المخازن فى دفتر استاذ المخازن بالطريقة المعروفة بحيث يسجل كل صنف فى الصفحة الخاصة به ليتم الصرف منها بالطرق العادية والتى توضحها الخطوة التالية أما المواد المرسله إلى العقود مباشرة فتثبت فى بطاقة العقد .

يومية مواد منصرفة { شكل رقم ٣ }

إجمالي	خامات العقود				خامات المخازن			إسم المورد	رقم الفاتورة	التاريخ
	قيمة	سعر	كمية	رقم العقد	قيمة	سعر	كمية			
								الاجمالي العام		

٢. بالنسبة للمواد المنصرفة من المخازن :

تصرف المواد من المخازن بناء على أنونات صرف يصدرها المشرفون على كل عقد وذلك من واقع الكميات المحددة في ملخص العمليات السابق الإشارة إليه ويتم تسعير المواد المنصرفة بإحدى طرق التسعير المعروفة مع مراعاة تحميل العقود بقيمة الكميات التي تتلف في المخازن لأسباب طبيعية عن طريق تضخيم السعر .

مثال :

تم تخزين كمية ١٠٠ طن أسمنت قيمتها ٥٠.٠٠٠ جنية مصرى وبالتالي فإن التكلفة الفعلية للطن تكون ٥٠٠ جنية مصرى .

حدث تلف طبيعي في حدود ٥% من كمية المواد فإن السعر الواجب تحميله لكل طن من الكميات الجيدة والمرسلة لمواقع العمل يصبح ١٠٠ طن X ٥% = ٥ طن

اذن الكمية السليمة = ١٠٠ - ٥ = ٩٥ طن وبما ان قيمة المخزن ٥٠.٠٠٠

اذن الطن = ٥٠.٠٠٠ / ٩٥ طن = ٥٢٦ جنية مصرى .

هذه المعالجة تتم في حالة التلف الطبيعي للمخزون .

ماذا نفعل لو كان التلف ناتج لاسباب غير طبيعية :

فى حالة التلف غير الطبعى فإنه لا يجوز تضخم السعر وترحل خسارة المواد التالفة إلى حساب الأرباح و الخسائر •

وتثبت المواد المنصرفة من المخازن الى العقود المختلفة وفقاً للتقيد التالى :

X من د / أرباح و خسائر { بقيمة الجزء التالف }

X من د / عقد رقم _____ { بقيمة الجزء السليم }

X من د / عقد رقم _____ { بقيمة الجزء السليم }

X الى د / المخزون السلى

مخزن الخامات والمواد

٣. بالنسبة للمواد المحولة أو المرتجعة للمخازن :

يحدث فى بعض الحالات ان تكون هناك مغالاة فى تقدير المواد اللازمة لتنفيذ عملية معينة وبالتالى زيادة فى كمية المواد المرسللة لموقع العمل وفى مثل هذه الحالات يتم رد المواد مرة أخرى إلى مخازن الشركة بموجب إذن رجاء يتم بمقتضاة القيد بالإضافة فى دفتر المخازن وبالخصم فى بطاقة العقد •

X من د / المخزون السلى

مخزن الخامات والمواد

X إلى د / عقد رقم _____

X إلى د / عقد رقم _____

وفى حالة بعد موقع العمل عن مخازن الشركة قد يكون من المفضل تحويل الكميات الزائدة إلى مواقع عمل أخرى قريبة من ذلك الموقع ، تفادياً لتكلفة نقل المواد ، ويتم عمل مذكرة تحويل يوقع عليها من المشرفين على العمليتين ويتم بموجبها القيد بالخصم من حساب العقد المحول منه ، وبالإضافة فى حساب العقد المحول إليه •

X من د / عقد رقم _____ المحول إليه

X إلى د / عقد رقم _____ المحول منه

٤. بالنسبة للمواد المباعة و التالفة :

قد يحدث فى بعض الأحيان أن يتم بيع بعض المواد المتبقية فى موقع عقد معين ، وفى هذه الحالة يتم ترحيل قيمة المواد المباعة إلى حساب العقد بأنه تقيد فى الجانب الدائن منه •

X من د / الخزينة

X إلى د / عقد رقم _____

وقد يحدث أيضاً أن تتلف بعض المواد المرسله الى موقع العقد ، وقد يرجع سبب التلف لظروف عادية طبيعية مثل { تلف بعض كميات الأسمنت نتيجة للرطوبة فتصبح غير صالحة للاستخدام } هنا لا نعد اى قيود لاثبات التلف حيث يتحمل العقد بإجمالى قيمة الخامات شامل قيمة التلف الطبيعى ، أو لأسباب غير طبيعية ، فى هذه الحالة لا بد من ان تقيد قيمة هذه المواد بالخصم من حساب العقد •

وفى حالة ما إذا كان للمواد التالفة قيمة بيعية فإن القيمة البيعية للمواد التالفة لاسباب طبيعية تخصم من قيمة العقد ، أما القيمة البيعية للمواد التالفة لاسباب غير طبيعية فترحل الى حساب الارباح و الخسائر حيث سبق ترحيل قيمتها كخسارة إلى هذا الحساب من قبل •

ثانياً : المحاسبة عن تكلفة عنصر العمل :

فى نظام تكاليف العقود نجد أن كل عقد يمثل وحدة متميزة وقائمة بذاتها ويتم العمل لتنفيذ كل عقد فى موقعة ، لذلك فإنه يصبح من السهل حصر أجور العمال المشتغلون فى المواقع المختلفة ، وتخصيص هذه الأجور لحسابات العقود الخاصة بها ، وعلى ذلك تصبح أجور العمال المشتغلون فى موقع العقد أجور مباشرة بغض النظر عن طبيعة هذا العمل ، فأجور المشرفين مثلاً كانت تعتبر ضمن الأجور غير المباشرة فى نظام الأوامر الإنتاجية داخل المصنع ، إلا أنها تعتبر مباشرة فى نظام العقود نظراً لكبر حجم وحدة التكلفة إذا أنه – وكما سبقت الإشارة عند مناقشة إختيار وحدة التكلفة – كلما كانت وحدة التكلفة كبيرة كلما أمكن إصاق عناصر التكاليف بها بطريق مباشر وهذا ما يحدث فعلاً فى نظام العقود إذ تنقلب معظم عناصر التكاليف التى كانت تعامل على أنها غير مباشرة إلى عناصر مباشرة فيما عدا القدر اليسير منها والذى قد يتعلق بأكثر من عقد ، كأن يكون هناك مجموعة من الورش الخاصة بتنفيذ عمليات معينة لجميع العقود وكذلك عمال المخازن العامة ، وسائقى السيارات وغيرهم ممن يقومون بخدمة أكثر من عقد واحد فى نفس الوقت •

ويتم إعداد قوائم الأجور الخاصة بكل عقد على حدة ، ويفضل أن يتم تقسيم هذه القوائم حسب الصناعات أو الحرف المختلفة التى يزاولها العمال حتى يمكن تحديد الأجور الخاصة بكل عملية من عمليات العقد ومقارنتها بما سبق تحديده فى قائمة المناقصات المشار إليها سابقاً •

وإذا تعذر إعداد قوائم أجور خاصة بكل عقد فإنه يمكن تسطير دفتر الأجور بحيث يسمح بمعرفة الأجور المدفوعة عن كل عقد ، ويتم ذلك بأن يقسم الدفتر إلى خانات بعدد العقود تحت التنفيذ إذا كان عددها قليل نسبياً ، أما إذا كان عدد العقود كبير بحيث يصبح من الصعب تقسيم الدفتر إلى خانات فإنه يكتفى بعمل ملخصات للأجور المباشرة سظهر فيها نصيب كل عقد على حدة ، ويتم إثبات القيود الخاصة بأجور العقد كما يلى :

١. قيد اثبات استحقاق قيد الأجر :

X من د / العقد رقم _____

X إلى د / الأجور

٢. قيد أثبات سداد الأجرور :

X من د / الأجرور

X إلى د / الصندوق

ثالثاً : المحاسبة عن تكلفة الخدمات :

تتخذ الخدمات في نظام المقاولات شأنها شأن أى نشاط أحد شكلين فهي إما :

أولاً : أن تكون نقدية وتصبح بالتالي مباشرة على العملية التي أنفقت المصروفات من أجلها ، ويلاحظ في هذه الحالة أنه يلزم تحميل العقد بقيمة هذه المصروفات الخاصة به سواء تم دفعها أم لا ، على أن تتم التسويات المالية في سجلات المصروفات المالية وليس في حساب العقد وذلك بالقيود التالية .

١. قيد أثبات تحميل المصروف :

X من د / العقد رقم _____

X إلى د / المصروفات المستحقة

٢. قيد أثبات سداد المصروف :

X من د / المصروفات المستحقة

X إلى د / الصندوق

ثانياً : الشكل الثانى الذى تكون عليه خدمات العقود هو المتعلق بإستفادة العقد من الآلات الموجودة لدى

الشركة والتي كان يعتبر عنصر استهلاكها فى الأنظمة الأخرى خدمات غير مباشرة .

أما فى حالة العقود فينقلب هذا العنصر إلى عنصر تكلفة مباشر وتوضح فيما يلى طرق إحتساب الإهلاك فى

نظام المقاولات تمهيداً لتحميل العقد بنصيبه من هذا العنصر .

فى معظم عقود المقاولات نجد أن الآلات تمثل جزء كبير من مستلزمات التشغيل ، وهذه الآلات أما أن تكون

موجودة فى مخازن المنشأة وتسحب للإستخدام فى مواقع العمل ثم تعاد مرة أخرى إلى المخازن .

وأما أن يتم شراؤها خصيصاً لتنفيذ عقد معين ثم تباع بعد انتهاء العمل أو تحفظ فى المخازن ، وتتميز طرق

إحتساب الإهلاك فى نظام العقود بطبيعة خاصة تختلف عن حالة المصانع وتوجد لذلك طريقتين :

١. طريقة إعادة التقدير .

٢. طريقة معدل الإهلاك .

(١) - طريقة إعادة التقدير :

تتبع هذه الطريقة فى حالة العقود التى يتطلب تنفيذها إستخدام آلات لمدة طويلة قد تهلك خلالها ،

ولذلك فإن قيمة الآلات المستخدمة فى هذه العقود تعد مصروفات مباشرة يخص هذه العقود وترحل إلى حساباتها

وبمقتضى هذه الطريقة فإن حساب العقد يحمل بالقيمة الدفترية للآلات التى تسحب من المخازن وتنقل إلى مكان العمل ، وتستخرج هذه القيمة الدفترية من بطاقات الآلات ، أما إذا كانت الآلات مشتراة خصيصاً لهذا العقد ، فإن حساب العقد يحمل بثمن تكلفة هذه الآلات .

وعند إنتهاء العمل تباع الآلات المستغنى عنها كمخلفات ويجعل حساب العقد دائماً بالمتحصلات .
أما إذا ظلت الآلات صالحة للاستخدام وتم الاحتفاظ بها ، فيجب أن يعاد تقدير قيمتها وأن ترد إلى المخازن ويجعل حساب العقد دائماً بهذه القيمة التقديرية وحساب الآلات مديناً .

وعلى ذلك فإن الفرق بين القيمة الأصلية للآلات التى جعل العقد مديناً بها وبين قيمتها التقديرية أو ثمن البيع الذى جعل حساب العقد دائماً به فى نهاية الفترة يمثل قيمة الاستهلاك أو النقص الذى طرأ على هذه الآلات والواجب تحميلها على حساب العقد .

مثال :

تم ارسال الآت قيمتها ٥٠٠٠ جنية إلى عقد معين وظلت تستخدم حتى نهاية العقد حيث بلغت قيمتها فى نهاية العقد ٥٠٠ جنية وتصبح القيود كالتالى :

١. عند إرسال الآلات :

٥٠٠٠ من حـ / العقد رقم _____

٥٠٠٠ إلى حـ / الآلات

٢. فى نهاية العقد :

٥٠٠ من حـ / الآلات

٥٠٠ إلى حـ / العقد رقم _____

وهذه القيود من شأنها دمج قيمة الآلات خلال فترة التشغيل ضمن تكلفة الأعمال تحت التنفيذ .
وفى حالة العقود التى يمتد العمل بها لعدة سنوات فإن الأمر يستلزم إعادة تقدير الآلات والأدوات الموجودة فى نهاية كل سنة مالية حتى يمكن تحميل العقد بقيمة الإهلاك عن السنة عن السنة المالية ليتسنى لنا اعداد الحسابات الختامية ، وفى هذه الحالة يجعل حساب العقد دائماً بالقيمة المقدرة لهذه الآلات فى نهاية السنة وتظهر هذه القيمة كرصيد للحساب يرحل إلى السنة التالية .

مثال :

بتاريخ ١٥ / ٠٣ / ٢٠١١ بدأت إحدى شركات المقاولات فى تنفيذ العقد رقم { ١٠١ } وأنة تم شراء الآت خصيصاً لهذا العقد تقدر قيمتها بـ ٣٨٠٠٠ جنية وأنه فى ٣٠ / ٠٦ / ٢٠١١ وهو تاريخ إنهاء السنة المالية كان مجموع ما صرف على العقد من مواد و أجور وخدمات أخرى يقدر بـ ١٥٠٠٠ جنية وأنه تم تقدير قيمة الآلات بقيمة ٣٦٠٠٠ جنية .

فإن حساب العقد يظهر فى هذه الحالة { حالة اعادة تقدير الآلات } على النحو التالى :

٣٦٠٠٠ رصيد الآت آخر المدة	إلى مذكورين
٧٠٠٠ رصيد الأعمال تحت التنفيذ	X ح / المواد
	X ح / الأجور
	X ح / المصروفات
	١٥٠٠٠
	٣٨٠٠٠ ح / الآلات
	٥٣٠٠٠
٥٣٠٠٠	١٧٠٠٠ أعمال تحت التنفيذ
	٣٦٠٠٠ آلات

ويلاحظ أن الحساب :

١. جعل مديناً بقيمة الآلات عند شراؤها وقدرها ٣٨٠٠٠٠ جنية .
٢. جعل دائناً بالقيمة الدفترية للآلات في نهاية الفترة المحاسبية وقدرها ٣٦٠٠٠٠ جنية .
٣. صافى ما حمل به الحساب من قيمة الآلات نتيجة لذلك هو مبلغ ٢٠٠٠٠ جنية وبالتالي فإن قيمة الأعمال تحت التنفيذ في نهاية الفترة قد شملت ضمن عناصرها مبلغ ٢٠٠٠٠ جنية مقابل إهلاك الآلات .

ويتم اثبات قيمة الإهلاك بالقيود المحاسبية التالية :

أ- عند إرسال الآلات :

٣٨٠٠٠ من ح / العقد رقم _____

٣٨٠٠٠ إلى ح / الآلات

ب- في نهاية المدة :

٣٦٠٠٠ من ح / الآلات

٣٦٠٠٠ إلى ح / العقد رقم _____

ت- وبالتالي تظهر الآلات الموجودة فى موقع العقد ضمن الآلات المملوكة للشركة مع الإشارة أنها موجودة بمواقع العمل •

وفى بداية الفترة التالية يعاد تحميل العقد بقيمة الآلات بالقيد التالى :

٣٦٠٠٠ من د / العقد رقم _____

٣٦٠٠٠ إلى د / الآلات

(١) - طريقة معدل الإهلاك :

وتتبع هذه الطريقة فى حالة العقود التى تتطلب تشغيل الآلات لمدة قصيرة قد تكون أياماً معينة فقط ، وبمقتضى هذه الطريقة يحسب معدل إهلاك لكل آلة على أساس اليوم أو الساعة ، ويجعل حساب كل عقد مديناً بقيمة إهلاك الآلات ، تبعاً لعدد الأيام أو الساعات التى أستخدمت فيها الآلات • ويستخرج معدل إهلاك الآلة عن الساعة بأن يطرح من ثمنها الأسمى القيمة المقدرة لها كنفائية فى نهاية المدة ويضاف إليه القيمة المقدرة للإصلاح والصيانة ثم يقسم المجموع على عدد ساعات العمر الإنتاجى المقدر للآلة •

ويكون القيد الخاص بتحميل الإهلاك فى اليومية كما يلى :

X من د / العقد رقم _____

X الى د / مخصص الإهلاك

وذلك بقيمة عبئ الإهلاك المحدد وفقاً لمدى الاستفادة من الآلات المستخدمة •

ويلاحظ أنه قد يستلزم نقل الآلات إلى موقع العمل دفع أجور نقل ، وفى مثل هذه الحالة تعتبر أجور النقل الخاصة بالآلات ضمن المصروفات المباشرة على العقد كما تعامل بالمثل أجور عمال تشغيل هذه الآلات وتكاليف القوى المحركة اللازمة لتشغيل الآلات •

رابعاً : الأعباء الإضافية :

على الرغم من القول بأن معظم بنود التكلفة تصبح مباشرة فى حالة العقود إلا أن هناك أيضاً بنود غير مباشرة يتم إنفاقها فى شركات المقاولات دون أن ترتبط بعقد معين وهذا لا يعنى القول بأنه من الضرورى تطبيق نظرية الأعباء الإضافية فى كل الظروف ، فالأصل فى حساب الأعباء الإضافية على الأمر الإنتاجى أن مدة هذا الأمر قصيرة ولا تتماشى مع الفترة المحاسبية ، وبالتالي يصبح المطلوب هو احتساب تكلفة الأمر فور الإنتهاء منه •

وبديهى أن هذه الظروف ليست متوفرة فى عقد المقولة ، فكما سبق الإشارة فأن معظم بنود التكاليف غير المباشرة تصبح مباشرة فى نظام العقود •

ومن ناحية أخرى نجد أن الفترة اللازمة لتنفيذ العقد قد تزيد عن الفترة المحاسبية نفسها ، وبالتالي لا يوجد ما يبرر تحديد معدل عبئ إضافى يتحمل به العقد مقدماً ، إذ من المتوقع أن تمر فترات محاسبية كاملة والعقد مازال تحت التشغيل •

وبذلك يمكن استخراج نصيب العقد من التكاليف الغير مباشرة التي حدثت فعلاً عن كل فترة محاسبية .
ومن أمثلة هذه المصروفات غير المباشرة { مصروفات المخازن و الورش والمكتب الفنى وادارة العقود
واستهلاك سيارات النقل وخلافة } .

وتختلف طريقة معالجة المصروفات غير المباشرة باختلاف قيمة تلك المصروفات وباختلاف المشروعات ،
فقد تكتفى بعض المشروعات بأن تظهر حسابات العقود مجمل الربح او الخسارة دون تحميل المصروفات
غير المباشرة تفادياً لمشاكل هذا التوزيع على ان ترحل قيمتها إلى حساب الارباح و الخسائر العام ، بينما
تقوم مشروعات اخرى بدمج العناصر غير المباشرة للوظائف المختلفة سواء الانتاجية أو التسويقية أو
الادارية وتوزيعها على العقود على اساس نسبة مئوية من بنود التكلفة المباشرة .

كما تتبع بعض المنشآت طريقة معدل التحميل على اساس زمنى إذ يتم تقسيم البنود غير المباشرة على عدد
ساعات التشغيل الفعلية لجميع العمال ثم يتم تحميل كل عقد وفقاً لساعات التشغيل الخاصة به .
وفى بعض الحالات التى يتم فيها انشاء ورش صغيرة للمساعدة فى اعمال التنفيذ مثل { ورش النجارة او
الحدادة أو السباكة أو الكهرباء } فإنه يلزم فى هذه الحالة تحديد معدل تحميل تكاليف كل ورشة يتحمل
بمقتضاة كل عقد بتكلفة الخدمات التى استفادها من الورش المختلفة .

وعموماً فإنه يمكن القول أن معالجة التكاليف غير المباشرة يرتبط اساساً بطبيعة كل شركة وظروف تنفيذ
العقود الخاصة بها فقد يحيط ببعض العقود ظروف خاصة تجعل من الصعب توزيع المصروفات غير
المباشرة بطريقة من الطرق المعروفة ، فقد تتفاوت مثلاً بعض العقود تفاوتاً كبيراً فى بعدها عن المركز
الرئيسى للشركة ، وبالتالي يتفاوت نصيب كل عقد من نفقات الاشراف و الإدارة .

خامساً : مصروفات دراسة العطاءات وفوائد البنوك :

مصروفات دراسة العطاءات والفوائد البنكية تعالج كما يلى :

- فى حالة إتمام التعاقد وحصول الشركة على المناقصة يتم إضافة هذه المصاريف إلى حساب العقد .
- فى حالة عدم الإتمام وعدم حصول الشركة على المناقصة فإن هذه المصروفات تمثل خسائر ترحل
الى د / الأرباح والخسائر .

سادساً : تكاليف العقود الفرعية :

يتطلب تنفيذ المقاولات إجراء عمليات فرعية قد لا تدخل ضمن التخصص العام لشركة المقاولات كتركيب
المساعد أو الواجهاة الألومنيوم أو الزجاج أو أعمال الرخام وخلافة .
وفى مثل هذه الحالة تلجأ شركات المقاولات إلى منشآت متخصصة يعهد إليها القيام بمثل هذه العمليات
الفرعية ويطلق على هذه العمليات " العقود الفرعية أو العقود من الباطن " .
يتم اثبات ما تم من المقاولات من الباطن بالقيد التالى :

٢٠٠٠ من د / العقد رقم _____

٢٠٠٠ إلى د / مقاولى الباطن { مقولة نجارة }

على ان تثبت المبالغ المسددة لمقاول الباطن بالقيد :
٥٠٠٠ من حـ / مقاول الباطن { مقاوله نجارة }
٥٠٠٠ إلى حـ / الصندوق

وبناء على هذا القيد نجد ان حساب مقاول الباطن يظل مديناً بقيمة الأعمال غير المنفذة بينما لم يحمل حساب العقد إلا بقيمة ما نفذ فقط من العملية .

سابعاً : الغرامات والجزاءات :

من المتبع فى نظام تكاليف العقود ان يتم الاتفاق بين العميل وشركة المقاولات على ان تلتزم الشركة بدفع غرامات تأخير فى حالة الإخلال بمواعيد التسليم ، كما قد يحدث أن تتعرض الشركة عند تنفيذ عقد معين إلى جزاءات نتيجة مخالفة التعليمات الحكومية .
ونرى ان مثل هذه الجزاءات و الغرامات لا تمثل تكلفة للعقود وتعامل كأعباء مالية فى حساب الأرباح والخسائر العام دون تحميلها على حسابات العقود .

المبحث الرابع
إجراءات سداد قيمة العقد

جرى العرف على أن تتسلم شركة المقاولات من فترة لآخرى مبالغ من العميل تتحدد على أساس قيمة الجزء الذى تم تنفيذ من المقاوله . وقد جرت العادة أن يقوم مندوبون فنيون من طرف العميل بمعاينة الأجزاء أو العمليات التى تتم وفحصها ، ومطابقتها على المواصفات المتفق عليها ويتم استلامها مقابل شهادة من هؤلاء الفنيون تدل على تمام العمل وفقاً للشروط ، موضحاً بها حجم العمل التام والقيمة المقدرة لة فى ضوء القيمة الإجمالية للمقاوله .

وبمجرد صدور هذه الشهادة يحق للشركة أن تطالب العميل بقيمتها إلا أنه قد جرى العرف كما سبقت الإشارة أن يحتجز العميل جزء من قيمة الشهادة لمقابلة المبالغ السابق سدادها كدفعة اولى وكذلك كتأمين احتياطى لمقابلة ما يكتشف من عيوب خفية فى العمل المنتهى ويتم اثبات المبالغ المسددة من العميل الى الشركة بإحدى الطرق التالية :

١. الطريقة الأولى :

مثال : صدرت شهادة المهندس بقيمة ٥٠.٠٠٠ جم وأن العميل قام بسداد نسبة ٩٠% من الشهادة وفقاً لعقد الاتفاق .

المعالجة المحاسبية تكون كما يلى :

اثبات قيمة العمل المعتمد طبقاً لشهادة المهندس :

٥٠٠٠٠ من د / صاحب العمل { شركة ——— }

٥٠٠٠٠ إلى د / العقد رقم ———

اثبات المبالغ المدفوعة من صاحب العمل :

٤٥٠٠٠ من د / الخزينة

٤٥٠٠٠ إلى د / صاحب العمل { شركة ——— }

وبالتالى يظهر حساب صاحب العمل على النحو التالى :

د / صاحب العمل

٥٠٠٠٠ الى د / العقد	٤٥٠٠٠ من د / الخزينة
٥٠٠٠ رصيد	

ويلاحظ على هذه الطريقة أن حساب صاحب العمل يظل مديناً وهذا على خلاف الواقع اذ انه بموجب الاتفاق بين الشركة والعميل لا يمكن القول بان العميل لم يوف التزامه قبل الشركة ، فالمبالغ المحجوزة لدى العميل لا تمثل دين بالمعنى المعروف ، حيث لا يحق للشركة أن تطالب بة العميل الا بعد انتهاء المقاوله والتأكد من سلامة العمل المنفذ ، وهذا ما تعالجه الطريقة الثانية .

٢. الطريقة الثانية :

مثال : صدرت شهادة المهندس بقيمة ٥٠.٠٠٠ جم وأن العميل قام بسداد نسبة ٩٠% من الشهادة

وفقاً لعقد الاتفاق .

المعالجة المحاسبية تكون كما يلي :

اثبات قيمة العمل المعتمد طبقاً لشهادة المهندس :

من مذكورين

٤٥٠٠٠ من د / صاحب العمل { شركة ——— }

٥٠٠٠ من د / مبالغ محتجزة

٥٠٠٠٠ إلى د / العقد رقم ———

اثبات المبالغ المدفوعة من صاحب العمل :

٤٥٠٠٠ من د / الخزينة

٤٥٠٠٠ إلى د / صاحب العمل { شركة ——— }

وبالتالى يظهر حساب صاحب العمل على النحو التالى :

د / صاحب العمل

٤٥٠٠٠ من د / الخزينة	٤٥٠٠٠ إلى د / العقد
----------------------	---------------------

د / مبالغ محتجزة

	٥٠٠٠ إلى د / العقد
--	--------------------

أما إذا قام العميل بسداد مبلغ ٣٥٠٠٠ جم فقط ففى هذه الحالة يظهر حسابة على النحو التالى :

د / صاحب العمل

٣٥٠٠٠ من د / الخزينة	٤٥٠٠٠ إلى د / العقد
----------------------	---------------------

١٠٠٠٠ رصيد

مبلغ الـ ١٠٠٠٠ جم تظهر تحت بند مدينين .

ومبلغ الـ ٥٠٠٠ جم المبلغ المحتجز يظهر تحت بند تأمينات لدى الغير .

المبحث الخامس
خطوات قياس نتائج العقود

ان استخراج نتائج اى عملية يتطلب المقارنة بين تكاليف تلك العملية وبين قيمة البيع أو القيمة التعاقدية لها ، إلا أن طبيعة العقود وما تستلزمه من فترات طويلة لإتمامها تؤدي إلى بعض الصعوبات فى تحديد نتيجة هذه العقود . فليس هناك صعوبة فيما يتعلق بالعقود المنتهية حيث تتم المقارنة بين تكلفتها وبين القيمة التعاقدية لهذه العقود واستخراج نتيجة العقد من ربح أو خسارة ، ثم ترحيل هذه القيمة إلى حساب الارباح و الخسائر العام للشركة .

إلا أن الصعوبة قد تظهر فيما يتعلق بالعقود غير المنتهية ، فقد نجد فى نهاية السنة المالية مجموعة من العقود التى مازالت فى مراحل التنفيذ ومن البديهي ان تكلف العقود غير التامة وتقدر بما استنفذت من العناصر المختلفة حتى تاريخ انتهاء السنة المالية شأنها فى ذلك شأن الأوامر الإنتاجية تحت التشغيل ، إلا أن الأمر مختلف بالنسبة للعقود إذ ان النتائج النهائية للعقود لا يمكن معرفتها إلا بعد إنتهاء تنفيذها وليس من المعقول أن تظل شركات المقاولات تعمل دون اظهار نتائج سنوية الامر الذى يتعارض مع الواقع اذ ان اصحاب شركات المقاولات لا يستطيعون الانتظار لسنوات طويلة للحصول على الارباح ، علاوة على ما تحتمه قوانين الضرائب من ضرورة اظهار نتائج سنوية . لنتمكن من فرض الضريبة المناسبة ، ورغم ان العقود تحت التنفيذ أو غير التامة تتشابه فى تكلفتها مع الأوامر الإنتاجية الا انه لضخامة حجمها لا يمكن اعتبارها فى نفس درجة الانتاج تحت التشغيل ، فقد جرى العرف أن يتم تقسيم هذه العمليات تحت التنفيذ إلى جزئين :
الاول : يشمل العمليات المعتمدة بشهادة المهندس . يتم معاملته معاملة الانتاج التام والذى يمكن ان يتم احتساب الربح بالنسبة له .

والثانى : يشمل العمليات غير المعتمدة وهذا الجزء هو ما ينطبق عليه صفة الانتاج تحت التشغيل .

يجب مراعاة مجموعة العوامل الاتية عند احتساب ارباح الاعمال غير التامة والمعتمدة بشهادات المهندس :

١. الجزء الذى يتم تقدير ارباح له لابد وان يمثل نسبة معقولة من المقولة .
 ٢. الربح يحتسب فقط عن الاجزاء المعتمدة أما الأجزاء غير المعتمدة فلا يجوز احتساب ارباح عنها وبالتالي تتم المقارنة بين شهادة المهندس وبين تكلفة الجزء المعتمد بعد استبعاد تكلفة الجزء غير المعتمد من تكلفة الاعمال التامة فمثلاً :
- نفترض أنه فى نهاية السنة المالية لاحدى شركات المقاولات كانت تكلفة الأعمال التامة ٧٥٠٠٠ جنية من قيمة عقد معين وأن نسبة هذا الجزء تسمح بحساب ارباح عنه ، وقد تم اعتماد جزء من هذه الاعمال التامة تكلفتها ٥٩٠٠٠ جنية بشهادة المهندس البالغ قيمتها ٨٠٠٠٠ جنية .
- المطلوب : حساب الربح فى هذه الحالة ؟

الحل :

٨٠٠٠٠	قيمة شهادة المهندس
٧٥٠٠٠	جملة الاعمال التامة
١٦٠٠٠	أعمال غير معتمدة
٥٩٠٠٠	تكلفة الاعمال المعتمدة
٢١٠٠٠	الأرباح المحققة

٣. جرى العرف على ضرورة احتجاز جزء من الأرباح المحققة عن الاجزاء المعتمدة في شكل احتياطي لمقابلة أخطار ارتفاع أسعار عناصر التكلفة بالنسبة للاجزاء المتبقية بخلاف ما هو مقدر لها وقد جرت العادة على ان يحتجز ما يعادل ثلث ارباح الاجزاء المعتمدة في شكل احتياطي وبناء على ذلك ففي المثال السابق تكون الأرباح الواجب ترحيلها الى حساب ارباح وخسائر الشركة من حساب العقد هي :

$$\text{الربح المحقق} = ٨٠٠٠٠ - ٥٩٠٠٠ = ٢١٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{الربح المرحل الى ارباح وخسائر الشركة} = ٣/٢ \times ٢١٠٠٠ = ١٤٠٠٠ \text{ جم}$$

ويرحل مبلغ ٧٠٠٠ جنية الى حساب احتياطي أعمال تحت التنفيذ .

مثال :

اذا فرض ان القيمة التعاقدية لاحد العقود هي ١٥٠٠٠ جنية وان تكاليف الاعمال التامة لهذا العقد كانت ٨٠٠٠ جنية عند انتهاء السنة المالية وقد تم اعتماد جزء تكلفتة ٧٥٠٠ جنية مقابل شهادة مهندس قيمتها ١٢٥٠٠ جنية وقد اوضح المختصون ان تكلفة الجزء الباقي من العقد تستغرق شهرين وتتكلف ٢٠٠٠ جنية فيتم تحديد ارباح العقد الواجب ترحيلها الى حساب الأرباح و الخسائر على النحو التالي بفرض ان نسبة السداد المتفق عليها هي ٩٠ % .

$$\text{تكلفة العقد كلة} = ٨٠٠٠ + ٢٠٠٠ = ١٠٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{الأرباح المتوقعة للعقد كلة} = ١٥٠٠٠ - ١٠٠٠٠ = ٥٠٠٠ \text{ جنية}$$

$$\text{الأرباح المحققة فعلا} =$$

شهادة المهندس

$$\text{أرباح العقد كلة} \times \frac{\text{نسبة السداد}}{\text{قيمة العقد كلة}}$$

قيمة العقد كلة

$$١٢٥٠٠$$

$$٣٧٥٠ = ٩٠\% \times \frac{\text{شهادة المهندس}}{\text{قيمة العقد كلة}}$$

$$١٥٠٠٠$$

أو بطريقة أخرى :

$$\text{أرباح العقد كلة } X \frac{\text{تكلفة الاجزاء التامة}}{\text{تكلفة العقد كلة}} X \text{ نسبة السداد}$$

$$8000 \times 5000 \times 90\% = 36000 \text{ جنية}$$
$$10000$$

إظهار نتائج العقود بالميزانية :

1. فيما يتعلق بالاعمال التامة : نجد ان الجزء المعتمد بشهادة المهندس يعتبر في حكم المبيعات وبالتالي لا يعتبر ملكاً للمنشأة ويقابلة ما تم سدادة نقداً من العملاء أو الحساب المدين للعميل ، أما الأجزاء غير المعتمدة فهي التي تظهر في جانب الاصول بالميزانية باعتبار انها ما زالت مملوكة للشركة .
2. بالنسبة لحساب مقاولي الباطن : نجد ان ظهور هذه الحسابات في ميزانية الشركة مرتبط فقط بقيمة المبالغ المدفوعة مقدماً أو المستحقة لهم .
3. حساب الارباح المحتجزة : يظهر في جانب الخصوم ممثلاً لحساب الارباح المحتجزة بالمنشأة لمقابلة طوارئ الاعمال غير التامة .
4. التأمينات لدى الغير : وتمثل قيمة المبالغ التي تحتجز طرف العميل وكذلك قيمة التأمينات المبدئية للمناقصات ويظهر رصيدها في جانب الاصول .
5. حساب المدينين : ويمثل المبالغ التي لم يسدها العملاء بخلاف المبالغ المحتجزة كتأمين لديهم ويظهر رصيدها في جانب الاصول .
6. تأمين للغير : وتمثل قيمة التأمينات التي تحصل عليها المنشأة من مقاولي الباطن ويظهر رصيدها في جانب الخصوم .
7. حساب الآلات : في حالة ارسال الآلات لمواقع العمل واحتساب قيمة الاهلاك فقط ضمن تكاليف العقد فان رصيد الآلات يعتبر ضمن اصول المنشأة ويظهر بالميزانية في جانب الاصول ضمن حساب الآت المنشأة . أما في الحالات التي تعتبر فيها الآلات ضمن مكونات العقد فلا تظهر الآلات تحت بند مستقل وتظهر تحت بند الاعمال تحت التنفيذ .
8. فيما يتعلق بالمواد الخام : فإنه ايضا يتم اظهار المواد المتبقية بمواقع العمل آخر الفترة ضمن اصول الميزانية ، علاوة على اظهار المواد الموجودة بالمخازن .

مثال :

أسند العقد رقم { ٦ } لشركة النور للمقاولات والتي بدأت في تنفيذه في ٠١ / ٠١ / ١٩٩٩ ولقد استخرجت البيانات التالية من دفاتر الشركة في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ :

١. مواد مشتتة لحساب العقد بمبلغ ٢٠٠٠٠٠٠ جنية ، ومواد منصرفة من المخازن للعقد ١٧٥٠٠٠٠ جنية ، ومواد متبقية بالموقع في نهاية السنة ٤٧٥٠٠٠ جنية ، ومواد محولة لعقود أخرى ٢٥٠٠٠٠ جنية ، ومواد مباعه تكلفتها ١٥٠٠٠ جنية وبيعت بمبلغ ٢٥٠٠ جنية ، ومواد تالفة ومخلفات تكلفتها ٣٠٠٠ جنية بيعت بمبلغ ١٠٠٠ جنية .
٢. أجور ومرتببات مسددة ١٢٥٠٠٠٠ جنية ومستحقة ٢٥٠٠٠٠ جنية .
٣. آلات مرسلة للموقع في ٠١ / ٠١ / ١٩٩٩ ٤٠٠٠٠٠٠ جنية (معدل الإهلاك السنوي ٢٠ %
٤. بلغت المصروفات الإدارية المتصلة بالمقولة ١٥٠٠٠٠ جنية منها ٥٠٠٠٠ جنية مدفوعة مقدما وتعويضات وغرامات ١٥٠٠٠٠ جنية .
٥. آلات مشتتة لحساب العقد قيمتها ٢٠٠٠٠٠٠ جنية قدرت في نهاية السنة بمبلغ ١٨٠٠٠٠٠ جنية وبلغت قيمة مقاولات الباطن ٥٠٠٠٠٠ جنية سدد منها ٤٥٠٠٠٠ جنية .
٦. بلغت تكلفة الأعمال التامة غير المعتمدة ٦٠٠٠٠٠ جنية .
٧. بلغت قيمة شهادة المهندس ٧٥٠٠٠٠٠ جنية سدد منها صاحب العمل ٨٠ % .
٨. إن الأرباح المحسوبة للعقد تقدر بنسبة ٧٠ % من الأرباح المحققة .

المطلوب :

١. تصوير ح / العقد رقم { ٦ } .
٢. تحديد أرباح العقد رقم { ٦ } وتصوير ح / أرباح وخسائر .
٣. بيان أثر تنفيذ العقد على الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩ .

الحل :

له	د / العقد رقم { ٦ }	منه	
من د / مراقبة مواد محولة	٢٥٠٠٠	إلى د / البنك	٢٠٠٠٠٠
من د / مواد مباعه بالتكلفة	١٥٠٠	إلى د / مراقبة مخازن المواد	١٧٥٠٠٠
من د / البنك " قيمة المواد التالفة المباعة "	١٠٠٠	إلى د / مراقبة الأجور	١٥٠٠٠٠
"	٤٧٥٠٠	إلى د / مراقبة مصروفات	١٠٠٠٠٠
من د / مواد متبقية آخر المدة	١٨٠٠٠٠	إلى د / الآلات	٢٠٠٠٠٠
من د / الآلات " آخر المدة "	٥٥٠٠٠٠	إلى د / إهلاك الآلات	٨٠٠٠٠٠
من د / تكلفة أعمال تامة معتمدة	٦٠٠٠٠٠	إلى د / مقاولي الباطن	٥٠٠٠٠٠
" متمم "	٨٦٥٠٠٠		٨٦٥٠٠٠٠
رصيد " أعمال تامة غير معتمدة "			

له	د / تكلفة أعمال تامة معتمده	منه	
من مذكورين		إلى د / العقد رقم { ٦ }	٥٥٠٠٠٠
د / صاحب العمل	٦٠٠٠٠٠	إلى د / أرباح وخسائر	١٤٠٠٠٠٠
د / مبالغ محتجزة	١٥٠٠٠٠٠	إلى د / أرباح محتجزة	٦٠٠٠٠٠٠
	٧٥٠٠٠٠٠		٧٥٠٠٠٠٠٠

له	د / أرباح وخسائر	منه	
من د / تكلفة الأعمال التامة المعتمدة	١٤٠٠٠٠٠	إلى د / غرامات وتعويضات	١٥٠٠٠٠٠
	١٠٠٠٠	صافي الربح	١٢٦٠٠٠٠
من د / أرباح بيع المواد	١٤١٠٠٠٠		١٤١٠٠٠٠٠

له	د / صاحب العمل	منه	
من د / البنك	٦٠٠٠٠٠٠	من د / تكلفة أعمال تامة معتمدة	٦٠٠٠٠٠٠
	٦٠٠٠٠٠٠		٦٠٠٠٠٠٠

أصول	أثر العمليات السابقة على الميزانية في ٣١ / ١٢ / ١٩٩٩	خصوم	
٦٠٠٠٠٠٠	صافي الربح	١٢٦٠٠٠٠	آلات
{ ١٠٠٠٠٠٠ }	أجور مستحقة	٢٥٠٠٠٠	يخصم : إهلاك
٥٠٠٠٠٠٠	مقاولي الباطن	٥٠٠٠٠	
١٥٠٠٠٠٠	أرباح محتجزة	٤٠٠٠٠٠	مبالغ محتجزة
٥٠٠٠٠			مصروفات مقدمة
٤٧٥٠٠٠			مواد متبقية
٦٠٠٠٠٠			أعمال تامة غير معتمدة

ملاحظات :

١. تم تحميل حـ / العقد بكامل تكلفة الآلات المشتراة خصيصا له في الجانب المدين وتحميله بالقيمة المقدرة في نهاية السنة في الجانب الدائن ، وبالتالي فإن الفرق بين القيمتين يمثل قيمة إهلاك هذه الآلات .
٢. أما بخصوص الآلات المرسلة للعقد فقد حسب إهلاكها حسب النسبة المقررة وهي ٢٠ %
٣. حسبت الأجرور الخاصة بالعقد بجمع الأجرور المسددة + الأجرور المستحقة ، أما المصروفات فقد حسبت بطرح قيمة المصروفات المقدمة من مصروفات العقد .
٤. لم يحمل العقد بقيمة الغرامات والتعويضات بل حملت على حساب الأرباح والخسائر حيث أنها تكلفة لا يستلزمها العقد .
٥. وزعت أرباح العقد المحققة وقدرها ٢٠٠٠٠٠٠٠ جنية بنسبة ٧٠% أرباح مرحلة لحساب أرباح وخسائر ، ٣٠% أرباح محتجزة كاحتياطي .

حالة تطبيقية عامة

قامت شركة النيل العامة للطرق والكباري بالتعاقد في أول عام ١٩٨٠ على تنفيذ ثلاث عمليات وقد كان العقد رقم { س } خاصاً بإنشاء كوبري ، بينما كان العقد رقم { ص } خاصاً ببناء وحدات سكنية شعبية ، وكان العقد رقم { ع } خاصاً بشق طريق جديد .
والمطلوب : حساب تكاليف تنفيذ العقد رقم { ص } فقط والخاص بإنشاء وحدات المساكن الشعبية .

وتبلغ القيمة التعاقدية لهذا العقد ١٥٠٠٠٠٠٠ جنية .
وكانت البيانات عن النشاط والتكاليف خلال سنتي التنفيذ كما يلي :
أولاً : بيانات عن حركة عنصر تكلفة الخامات :

بيانات		المبالغ بالجنية المصري
١٩٨١	١٩٨٠	
		بيان
٣٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	تكلفة خامات مشتراة للعملية وأرسلت لمخزنها الفرعي
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	تكلفة خامات منصرفة للعملية من مخازن الشركة
١٥٠٠٠	٣٠٠٠٠	تكلفة خامات محولة من العملية إلى المقاول رقم { س }
٢٠٠٠	٣٠٠٠	تكلفة خامات محولة من العملية إلى المقاول رقم { ع }
-	١٨٠٠٠	تكلفة خامات محولة إلى العملية من المقاول رقم { ع }
-	١٠٠٠٠	تكلفة خامات ردت للموردين من الكميات المشتراة للعملية
٤٠٠٠	-	تكلفة خامات مباعة للغير { تحقق منها خسارة ٥٠٠ جنية }
٣٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	رصيد الخامات الفعلي في آخر كل فترة
٤٠٠٠	٢٠٠٠	تكلفة خامات تالفة ومفقودة أظهرها الجرد الختامي لمخزن المقاول { منها ٢٥% في الحدود المسموح بها } خامات مرتجة لمخزن الشركة
٥٠٠٠	٩٠٠٠	

ثانياً : بيانات عنصر الأجور المباشرة :

بيانات		المبالغ بالجنية المصري
١٩٨١	١٩٨٠	
٩٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠	صافي الأجور المدفوعة إلى العمال والمهندسين والفنيين وغيرهم من طاقم العمل المخصص للمقاول
٥٠٠٠	١٠٠٠٠	أجور مستحقة في نهاية الفترة
١٢٠٠٠	١٥٠٠٠	جملة الاستقطاعات من الأجور

ثالثاً : بيانات عن تكاليف مراكز الخدمات الإنتاجية { ٦ } :

{ أ } - مركز التخزين (١/٦) :

بلغت تكلفة الخامات المنصرفة خلال عامي ١٩٨٠ ، ١٩٨١ لكل من العمليات تحت التنفيذ ما

يلي :

بيانات		المبالغ بالجنية المصري
١٩٨١	١٩٨٠	
٥٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	العملية رقم " س "
١٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	العملية رقم " ص "
٦٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	العملية رقم " ع "

وقد بلغت تكاليف التخزين العام عن كل سنة ما يلي :

٥٠٠٠	إيجار المخزن الرئيسي
٣٠٠٠	التأمين على المخازن
٢٠٠٠	مرتبات أمناء المخازن
٥٠٠٠	تكاليف تخزين متنوعة

أما تكاليف المخزن الفرعي في موقع العمل بالمقولة رقم { ص } فتبلغ ١٥٠٠ جنية سنوياً .
 { ب } - مركز الصيانة (٢/٦) :

وقد بلغت جملة تكاليفه ٦٠٠٠ جنيهاً عن تأدية ساعات صيانة مجموعها ٣٢٠٠ ساعة في كل سنة منها ٢٠٠ ساعة لخدمة معدات ورشة الصيانة ذاتها بينما توزع باقي مدة العمل كما يلي :

- ١٠٠٠ ساعة صيانة لسيارات النقل
- ٥٠٠ ساعة صيانة للحفارات و المدقات
- ٥٠٠ ساعة صيانة للخلاطات

١٠٠٠ ساعة صيانة لمولدات الطاقة (منها ٢٠٠ ساعة حصل عليها المواد الخاص

بالمقولة بالمقولة رقم { ص })

{ ج } - مركز النقل (٣/٦) :

وقد بلغت تكاليف تشغيل أسطول سيارات النقل بالشركة (بخلاف نصيبها من خدمات مركز الصيانة) ما يلي:

{ المبالغ بالجنية المصري }

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	إهلاك سيارات
٢٠٠٠٠	١٥٠٠٠	أجور السائقين ومساعدتهم
١٤٠٠٠	٥٢٥٠	وقود وتكاليف متنوعة

وقد قام أسطول الشركة بنقل الكميات الآتية لكل من المقاولات المذكورة خلال سنتي التنفيذ :

{ الكميات بالطن }

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
٣٠٠٠	١٠٠٠	العملية رقم { س }
٣٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	العملية رقم { ص }
٤٠٠٠	٣٠٠٠	العملية رقم { ع }

وبلغ متوسط المسافة ما يلي :

المسافة بالكيلو متر {	بلغ متوسط المسافة بالنسبة للمقولة { س }
٢٠	بلغ متوسط المسافة بالنسبة للمقولة { ص }
١٠	بلغ متوسط المسافة بالنسبة للمقولة { ع }
٥	

{ د } - مركز تكاليف مجموعة الآلات الخدمية (٤/٦)

(١/٤/٦) الحفارات أو المدقات : " ويتم استهلاكها بطريقة القسط السنوي الثابت بمعدل ٢٠% سنوياً وذلك حتى آخر عام ١٩٨٠ حيث قررت الإدارة رفع المعدل إلى ٢٥% سنوياً ابتداء من عام ١٩٨١ وذلك من التكلفة التاريخية البالغة ١٥٠٠٠٠٠ جنيهاً " .

وقد بلغت التكاليف الأخرى لتشغيل هذه الآلات (بخلاف الإهلاك وبخلاف نصيب هذه الآلات من خدمات مركز الصيانة) ما يلي :

{المبالغ بالجنية المصري}

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
٤٠٠٠	٣٠٠٠	أجور العمال والفنيين القائمين على تشغيل هذه الآلات
٧٠٠٠	٦٠٠٠	تكلفة وقود وقطع غيار وتكاليف أخرى

بلغت أيام التشغيل بين المقاولات على مدار السنة كما يلي :

{الأرقام بالأيام}

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
—	٥٠	العملية رقم { س }
—	١٥٠	العملية رقم { ص }
٣٠٠	١٠٠	العملية رقم { ع }

(٢/٤/٦) آلات تصنيع البلاط : " اشترت هذه الآلات ابتداء من أول عام ١٩٨١ بمبلغ ٤٠٠٠٠ جنيهاً . كما بلغت الضريبة الجمركية المستحقة عليها ١٥٠٠٠ جنيهاً ويبلغ عمرها الإنتاجي خمس سنوات تباع في نهايته بمبلغ ٥٠٠٠ جنيهاً ، وقد بلغت تكلفة تشغيلها في عام ١٩٨١ (بخلاف الإهلاك الذي يحسب بطريقة القسط الثابت وبخلاف استفادتها من خدمات مركز الصيانة) ٤٠٠٠ جنيهاً وقد بلغت مده تشغيلها أيام السنة كلها استفادت بها بالكامل العملية رقم { ص } .

(٣/٤/٦) آلات الخلط : " بلغت جملة تكاليف تشغيلها (بدون استفادتها من مركز الصيانة) ٢٠٠٠٠ جنيهاً وكان توزيع أيام تشغيلها بين العمليات الثلاثة كما يلي :

{الأرقام بالأيام}

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
٥٠	١٥٠	العملية رقم { س }
١٥٠	١٠٠	العملية رقم { ص }
١٠٠	٥٠	العملية رقم { ع }

رابعاً : بيانات عن عناصر التكاليف الأخرى للمقولة { ص } :

١. بلغت تكلفة تشغيل المولد الداخلي الخاص بالمقولة { ص } مبلغ ٢١٠٠ جنيهاً (بدون الصيانة) علماً بأن الشركة قد اشترت مولداً آخر لاستخدامه في ذات المقولة بمبلغ ٦٠٠٠ جنيهاً واضطرت لبيعه بمبلغ ٤٠٠٠ جنيهاً لعدم كفاءته وذلك في عام ١٩٨٠ .
٢. بلغت مصاريف دراسة العطاء التي تحملتها الشركة في عام ١٩٨٠ مبلغ ١٠٠٠٠٠ جنيهاً منها ٢٠٠٠٠ جنيهاً خاصة بالعملية رقم { ص } ، و ٧٠٠٠٠ جنيهاً للعمليات الأخرتين أما باقى المبلغ فيخص عمليات لم توفق الشركة في الفوز بها .
٣. كانت تقديرات النقص فى القدرة الإنتاجية للشدات الخشبية والسقالات المعدنية والعدد المستخدمة فى المقولة رقم { ص } ما يلي :

{المبالغ بالجنية المصري}

١٩٨١	١٩٨٠	بيان
١٥٠٠٠	٢٠٠٠٠	التقدير فى أول الفترة
٩٠٠٠	١٥٠٠٠	التقدير فى آخر الفترة

٤. أسندت عملية البياض فى عام ١٩٨٠ إلى مقاولين من الباطن نظير ٥٠٠٠٠٠ جنيهاً . وبعد استلام العمل من مقاول الباطن تبين وجود أجزاء تحتاج لعمليات إعادة تشغيل تكلفت ٣٠٠٠ جنيهاً تحمل منها مقاول الباطن ١٠٠٠ جنيهاً فقط .
٥. هناك غرامات إشغال طريق خاصة بالمقولة رقم { ص } قيمتها ١٠٠٠٠٠ جنيهاً كما أن هناك أيضاً غرامات تأخير عن هذه المقولة بلغت ٥٠٠٠ جنيهاً .
٦. بلغت تكاليف مراكز الخدمات الإدارية و التمويلية رقم { ٨ } مبلغ ٨٠٠٠٠٠ جنيهاً لعام ١٩٨٠ ومبلغ ١٠٠٠٠٠٠ جنيهاً لعام ١٩٨١ .

خامساً : بيانات أخرى:

١. بلغت نسبة المنفذ من المقولة رقم { ص } فى ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠ إلى جملة أعمال المقولة ما يعادل ٧٠% منها . ويقضى نظام العمل فى شركة النيل العامة للطرق والكبارى بحساب أرباح عن الأعمال التامة المعتمدة إذا تجاوزت ٥٠% من الأعمال الكلية للمقولة .
٢. لم يعتمد مهندس صاحب العمل أعمالا تكلفتها ١٢٥٠٠ جنيهاً فى عام ١٩٨٠ بينما اعتمدت بالكامل فى عام ١٩٨١ .
٣. بلغت قيمة شهادة المهندس فى عام ١٩٨٠ مبلغ ٨٠٠٠٠٠٠ جنيهاً بينما بلغت نسبة المسدد من صاحب العمل ٩٠% فقط من قيمة المستخلص ، وفى عام ١٩٨١ كان المستخلص ممثلاً لباقي قيمة العقد بالكامل .

٤. قررت الإدارة حجز الاحتياطيات الآتية من الأرباح المحققة :

- أ- ثلث الأرباح المحققة فى عام ١٩٨٠ لمواجهة أية طوارئ أو التزامات عن الأعمال التي لم تنفذ من المقولة حتى نهاية العام .
- ب- نسبة من باقى الأرباح بعد الاحتياطى السابق (أى من ثلثى الأرباح) تعادل نسبة ما احتجزه صاحب العمل ولم يسدده من قيمة المستخلص المقدم له من الشركة عن الأعمال التي اعتمدها خلال عام ١٩٨٠ .
- ت- نسبة ٢% من إجمالي تكاليف المقولة وتحجز بعد تمام المقولة بالكامل لمواجهة أية طوارئ أو التزامات خلال فترة الضمان .

المطلوب :

- (١) إعداد تقرير لتكاليف المقولة رقم { ص } عن كل من عام ١٩٨٠ ، ١٩٨١ ؟
- (٢) حساب الربح فى نهاية كل فترة وتحديد الجزء المحتجز والجزء القابل للتوزيع طبقاً للقواعد الموضحة من قبل ؟
- (٣) بيان معالجة البنود الأخرى التي لا تعتبر من وجهه نظرك من ضمن بنود تكاليف المقولة المذكورة ؟

الحل

إرشادات الحل :

- (١) يعد تقرير التكاليف للمقولة المطلوبة فى نهاية كل فترة يتضمن عناصر التكاليف الإنتاجية المتعلقة بهذه المقولة من مواد مباشرة وأجور مباشرة ومصروفات مباشرة بالإضافة إلى مقابل استفادة العملية من خدمات مراكز الخدمات الإنتاجية (٦) .

(٢) يلزم ملاحظة أن تكلفة التلف والفقد المسموح به في المخزن الفرعى بالموقع تعتبر ضمن تكاليف هذا المركز أما ما زاد عن الحد المسموح به فهو خسارة يتحمل بها حـ / الأرباح والخسائر العام للشركة .

(٣) تحسب الأجرور عن كل فترة مالية كما يلي :

أولاً : فى عام ١٩٨٠ :

الأجرور المدفوعة	١٤٠٠٠٠ جنيهاً .
+ مستحق عن الفترة	١٠٠٠٠ جنيهاً .
+ الاستقطاعات	١٥٠٠٠ جنيهاً .
إذن الأجرور لعام ١٩٨٠ =	<u>١٦٥٠٠٠ جنيهاً .</u>

ثانياً : فى عام ١٩٨١ :

الأجرور المدفوعة	٩٠٠٠٠ جنيهاً .
- منها لحساب عام ١٩٨٠	{ ١٠٠٠٠ جنيهاً . }
+ الاستقطاعات	١٢٠٠٠ جنيهاً .
+ المستحق عن الفترة الحالية	<u>٥٠٠٠ جنيهاً .</u>
إذن الأجرور لعام ١٩٨١ =	<u>٩٧٠٠٠ جنيهاً .</u>

(٤) توزع جملة تكلفة التخزين العام { ١٥٠٠٠ جنيهاً سنوياً } بين المقاولات الثلاثة حسب تكلفة كمية الخامات المنصرفة للمقولة في كل سنة على حده .

كما تحمل المقولة { ص } بتكاليف مخزنها الخاص { ١٥٠٠ جنيهاً سنوياً } مضافاً لها أيضاً مقابل التلف والعجز المسموح به فى كل سنة كما ذكرنا .

(٥) توزع تكاليف مركز الصيانة { ٢/٦ } بين المراكز المستفيدة حسب الاستفادة الفعلية مع إهمال الاستفادة الذاتية لمركز الصيانة نفسه .

(٦) توزع تكاليف النقل { ٣/٦ } بين العمليات الثلاثة حسب الوزن الكيلو مترى للخامات المنقولة لكل عملية كما يلي :

فى عام ١٩٨٠ مثلاً :

جملة تكاليف النقل = ٢٠٠٠٠ جنيهاً إهلاك + ١٥٠٠٠ جنيهاً أجرور + ٥٢٥٠ جنيهاً

وقود + ١٠٠٠ جنيهاً صيانة = ٤١٢٥٠ جنيهاً .

الأوزان الكيلومترية فى عام ١٩٨٠ { المنقولة سواء من المخزن العام للشركة أو من جهات أخرى } هى كما يلي :

العملية { س } = ١٠٠٠ طن × ٢٠ كيلو متر = ٢٠٠٠٠ طن / كم .

العملية { ص } = ٢٠٠٠ طن × ١٠ كيلو متر = ٢٠٠٠٠ طن / كم .

العملية { ع } = ٣٠٠٠ طن × ٥ كيلو متر = ١٥٠٠٠ طن / كم .

الإجمالى = ٥٥٠٠٠ طن / كم .

إذن تكلفة وحدة الخدمة = ٤١٢٥٠ جنيهاً ÷ ٥٥٠٠٠ طن / كم = ٧٥ قرشاً / طن كيلو مترى .

(٧) توزع تكاليف كل مجموعة من مجموعات الآلات الخدمية بين العمليات الثلاثة حسب الاستفادة الفعلية لكل منها مع مراعاة ضم عنصر الإهلاك وعنصر الصيانة لتكاليف

- التشغيل العادية وملاحظة أنه بالنسبة إلى آلات الخلط والمولدات الكهربائية الخاصة بالمقولة ، فإن تكاليف تشغيلها تتضمن إهلاكها .
- ٨) الخسارة المحققة من بيع المولد نتيجة خطأ قرار الشراء هي خسارة عامة لا تتحمل بها المقولة إنما تدرج في حساب الأرباح والخسائر العام لشركة المقاولات .
- ٩) تحمل كل مقولة بما يخصها من مصاريف دراسة العطاء أما المصروفات الخاصة بمقاولات لم ترس على الشركة فهي خسارة عامة في حساب الأرباح والخسائر العام للشركة .
- ١٠) صافي خسارة إعادة التشغيل في جزء من المقولة من الباطن خلال عام ١٩٨٠ والتي بلغت ٢٠٠٠ جنيهاً { ٣٠٠٠ جنيهاً تكاليف إعادة التشغيل - ١٠٠٠ جنيهاً تحملها مقاول الباطن } تعتبر عبئاً على حساب الأرباح والخسائر وليس على المقولة { ص } .
- ١١) الغرامات أياً كان نوعها هي خسارة عامة وليست تكاليف تحمل على أى مقولة .
- ١٢) الربح أو الخسارة المحققة من بيع خامات تدرج في حساب الأرباح والخسائر العام للشركة .

قائمة تكاليف المقولة { ص } عن سنة ١٩٨٠

{ المبالغ بالجنية المصرى }

		١- تكاليف مباشرة على المقولة :
	٣٤٤٠٠٠	أ- تكلفة الخامات المستخدمة
	١٦٥٠٠٠	ب- الأجور المباشرة
	٢٠٠٠٠	ت- مصروفات دراسة العطاء
	٥٠٠٠٠	ث- تكاليف المقاولات من الباطن
	٢٠٠٠	ج- تكاليف التخزين الفرعى بالموقع
	٥٠٠٠	ح- إهلاك الشدات والسقالات وغيرها
	٢١٠٠	خ- تكاليف تشغيل المولدات بالموقع
٥٨٨١٠٠		
		٢- نصيب المقولة من تكاليف مراكز الخدمات الإنتاجية :
	٢٠٠٠	١/٦- من تكاليف التخزين
	٤٠٠	٢/٦- من تكاليف الصيانة
	١٥٠٠٠	٣/٦- من تكاليف النقل
	٢٠٠٠٠	١/٤/٦- من تكلفة تشغيل الحفارات والمدقات
	—	٢/٤/٦- من تكلفة تشغيل آلات صنع البلاط
	٧٠٠٠	٣/٤/٦- من تكلفة تشغيل الخلاطات
٤٤٤٠٠		
٦٣٢٥٠٠		تكلفة الأعمال التامة في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠
(١٢٥٠٠)		ت طرح تكلفة الأعمال التامة غير المعتمدة آخر السنة
٦٢٠٠٠٠		إذن تكلفة الأعمال التامة المعتمدة خلال السنة

ملحوظة : "تكلفة الخامات المستخدمة = ٤٠٠٠٠٠ + ٢٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ - ٣٠٠٠٠ + ٣٠٠٠٠
 ١٨٠٠٠ - ١٠٠٠٠ - ٤٠٠٠٠ - ٢٠٠٠٠ = ٣٤٤٠٠٠ جنيهاً .

حساب أرباح المقاوله عن عام ١٩٨٠ :

{ المبالغ بالجنية المصرى }

	٨٠٠٠٠٠	قيمة المستخلص عن العام
	٦٢٠٠٠٠	(-) تكلفة أعمال تامة معتمدة
١٨٠٠٠٠		الأرباح المحققة للمقاوله عن العام
		(-) تخصم الاحتياطات المحتجزة
	٦٠٠٠٠	أ- الثلث
	١٢٠٠٠	ب- ما يعادل غير المسدد من العميل (١٠% من باقى الأرباح ١٢٠٠٠٠ جنيهاً)
		جملة الاحتياطات المحتجزة
٧٢٠٠٠		أرباح المقاوله المرحلة إلى حساب الأرباح العام للشركة
<u>١٠٨٠٠٠</u>		

قائمة تكاليف المقاوله { ص } عن سنة ١٩٨١

{ المبالغ بالجنية المصرى }

	٢٥٥٠٠٠	١- تكاليف مباشرة على المقاوله :
	٩٧٠٠٠	أ- تكلفة الخامات المستخدمة
	—	ب- الأجور المباشرة
	—	ت- مصروفات دراسة العطاء
	٢٥٠٠	ث- تكاليف المقاولات من الباطن
	٦٠٠٠	ج- تكاليف التخزين الفرعى بالموقع
	٢١٠٠	ح- إهلاك الشدات والسقالات وغيرها
		خ- تكاليف تشغيل المولدات بالموقع
٣٦٢٦٠٠		٢- نصيب المقاوله من تكاليف مراكز الخدمات الإنتاجية :
	١٢٠٠	١/٦- من تكاليف التخزين
	٤٠٠	٢/٦- من تكاليف الصيانة
	١٥٠٠٠	٣/٦- من تكاليف النقل
	—	١/٤/٦- من تكلفة تشغيل الحفارات والمدقات
	١٤٠٠٠	٢/٤/٦- من تكلفة تشغيل آلات صنع البلاط
	١٠٥٠٠	٣/٤/٦- من تكلفة تشغيل الخلطات
٤١١٠٠		
<u>٤٠٣٧٠٠</u>		تكلفة الأعمال التامة في ٣١ / ١٢ / ١٩٨٠
—		ت طرح تكلفة الأعمال التامة غير المعتمدة آخر السنة
<u>٤٣٩٧٥٠</u>		إن تكلفة الأعمال التامة المعتمدة خلال السنة

حساب أرباح المقاوله عن عام ١٩٨١ :

{ المبالغ بالجنيه المصرى }

٢٦٠٢٥٠	٧٠٠٠٠٠ ٤٣٩٧٥٠	<p>قيمة المستخلص عن العام (-) تكلفة أعمال تامة معتمدة الأرباح المحققة للمقاوله عن العام (-) تخصم الاحتياطات الآتية من الأرباح احتياطي فترة الضمان ويعادل ٢% من إجمالي تكاليف المقاوله تكاليف المقاوله فى عام ١٩٨٠ = ٦٢٠٠٠٠٠ جنيهاً تكاليف المقاوله فى عام ١٩٨١ = ٤٣٩٧٥٠ جنيهاً إذن إجمالي تكاليف المقاوله = ١٠٥٩٧٥٠ جنيهاً إذن احتياطي فترة الضمان = ٢% × ١٠٥٩٧٥٠ (+) احتياطات محتجزة من العام السابق (تردد للأرباح حيث تمت المقاوله) = أرباح المقاوله المرحله إلى حساب الأرباح للعام للشركه عن ١٩٨١</p>
(٢١١٩٥)		
٧٢٠٠٠		
٣١١٠٥٥		

ملاحظات هامة :

١. التكاليف : يتم اثبات تكاليف العقد الخاصة بالفترة فى قائمة الدخل مباشرة على اساس الاستحقاق سواء تم سدادها ام لا مع الاخذ فى الاعتبار ان التكاليف التى تحملتها المنشأة وتعلق بنشاط مستقبلى يجب الاعتراف بها كأصول وتعتبر هذه التكاليف مستحقات على العميل وغالباً يتم تبويبها كأعمال تحت التنفيذ .

وفيما يلى قيود اليومية :

بيــــــــان	له	منه
من حـ / تكاليف العقود الى حـ / النقدية / الموردين / الدائنون عند الانفاق / أو استحقاق المصروف بكامل القيمة	XX	XX
من حـ / اعمال تحت التنفيذ الى حـ / تكاليف العقد يتم فى نهاية الفترة تحديد التكاليف التى تخص فترات مستقبلية ويتم اعداد هذا القيد	XX	XX
من حـ / تكاليف العقود الى حـ / اعمال تحت التنفيذ فى اول الفترة التالية يتم تحميل الاعمال تحت التنفيذ على التكاليف		

٢. الفواتير الصادرة للعملاء والتحصيلات من العملاء :

بيــــــــــــــــان	له	منه
من حـ / العملاء		XX
الى حـ / اعمال تحت التنفيذ عند إصدار الفواتير	XX	
من حـ / النقدية / الصندوق / الخزينة		XX
الى حـ / اعمال تحت التنفيذ عند التحصيل	XX	

٣. الإيرادات :

يتم اثبات إيرادات العقود طبقاً لنسبة إتمام تنفيذ العقد ويتم احتسابها كالتالى :

إجمالى التكاليف حتى تاريخ القوائم المالية

$$\text{نسبة الإتمام} = \frac{\text{إجمالى التكاليف حتى تاريخ القوائم المالية}}{100 \times \text{إجمالى التكاليف حتى تاريخ القوائم المالية}}$$

إجمالى التكاليف حتى تاريخ القوائم المالية + التكاليف التقديرية اللازمة لإتمام تنفيذ العقد

$$\text{إيرادات العقد} = \text{الإيراد الإجمالى للعقد} \times \text{نسبة الإتمام}$$

إيرادات الفترة = إيرادات العقد - الإيراد المعترف به فى فترات سابقة

بيــــــــــــــــان	له	منه
من حـ / اعمال تحت التنفيذ		XX
الى حـ / الإيرادات { إيرادات المقاوله } قيد اثبات الإيراد	XX	

الأرباح المحققة فعلا =

شهادة المهندس

$$\text{أرباح العقد كلة} \times \frac{\text{نسبة السداد}}{\text{قيمة العقد كلة}}$$

قيمة العقد كلة

أو بطريقة أخرى :

تكلفة الاجزاء التامة

$$\text{أرباح العقد كلة} \times \frac{\text{نسبة السداد}}{\text{تكلفة العقد كلة}}$$

تكلفة العقد كلة

مثال :

تم توقيع عقد انشاء بمبلغ ٥٠٠.٠٠٠ جم مصرى وسيتم تنفيذة خلال ٣ فترات مالية والتالى بيانات كل فترة :

البيان	الفترة الأولى	الفترة الثانية	الفترة الثالثة
التكاليف الخاصة بالفترة	٥٠.٠٠٠	٣٢٠.٠٠٠	٣٥.٠٠٠
التكاليف التقديرية لاتمام العقد فى نهاية الفترة	٤٠٠.٠٠٠	٣٠.٠٠٠	—
الفواتير الصادرة خلال الفترة	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠	١٠٠.٠٠٠
المتحصلات خلال الفترة	٧٥.٠٠٠	٢٧٥.٠٠٠	١٥٠.٠٠٠

وقد توافرت البيانات التالية :

أولاً : تتضمن تكاليف الفترة الثانية مبلغ ١٠.٠٠٠ جم خاصة بأعمال مستقبلية .

ثانياً : لم يكن فى الامكان تقدير الناتج النهائى للعقد بصورة موثوق فيها فى الفترة الأولى ولكن كان ذلك ممكناً فى الفترة الثانية .

المطلوب :

قيود اليومية لإثبات ما سبق ؟

أولاً : الفترة الأولى :

الحل :

بيــــــــــــــــان	له	منه
من د / تكاليف العقود الى د / النقدية / الموردين / الدائون اثبات تكاليف العقد عن الفترة الأولى	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠
من د / العملاء الى د / اعمال تحت التنفيذ اثبات قيمة الفواتير الصادرة خلال الفترة الأولى	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
من د / النقدية / الصندوق / الخزينة الى د / العملاء اثبات التحصيلات خلال الفترة الأولى	٧٥.٠٠٠	٧٥.٠٠٠
من د / اعمال تحت التنفيذ الى د / إيرادات العقود اثبات إيرادات الفترة الأولى { لم يتم استخدام نسبة الاتمام لعدم امكانية تقدير الناتج النهائى للعقد بصورة موثوق بها وبالتالي اثبات الإيرادات فى حدود التكاليف }	٥٠.٠٠٠	٥٠.٠٠٠

ثانياً : الفترة الثانية :

بيــــــــــــــــان	له	منه
من حـ / تكاليف العقود الى حـ / النقدية / الموردين / الدائون اثبات تكاليف العقد عن الفترة الثانية	٣٢٠.٠٠٠	٣٢٠.٠٠٠
من حـ / اعمال تحت التنفيذ الى حـ / تكاليف العقد اثبات تكاليف الفترات المستقبلية	١٠.٠٠٠	١٠.٠٠٠
من حـ / العملاء الى حـ / اعمال تحت التنفيذ اثبات قيمة الفواتير الصادرة خلال الفترة الثانية	٢٠٠.٠٠٠	٢٠٠.٠٠٠
من حـ / النقدية / الصندوق / الخزينة الى حـ / العملاء اثبات التحصيلات خلال الفترة الثانية	٢٧٥.٠٠٠	٢٧٥.٠٠٠
من حـ / اعمال تحت التنفيذ الى حـ / ايرادات العقود اثبات ايرادات الفترة الثانية	٤٠٠.٠٠٠	٤٠٠.٠٠٠

حساب نسبة الاتمام :

إجمالي التكاليف حتى نهاية الفترة الثانية

$$100x \text{ ----- } = \text{نسبة الاتمام}$$

إجمالي التكاليف حتى نهاية الفترة الثانية + التكاليف التقديرية اللازمة لاتمام تنفيذ العقد

$$10.000 - \{ 320.000 + 50.000 \}$$

$$100x \text{ ----- } = \text{نسبة الاتمام}$$

$$\{ 30.000 + 10.000 \} + \{ 10.000 - 320.000 + 50.000 \}$$

$$100 \times 360.000$$

$$\text{-----} = \text{نسبة الاتمام}$$

$$40.000 + 360.000$$

$$\text{ايرادات العقد} = 500.000 \times 90\% = 450.000 \text{ جم}$$

$$\text{ايرادات الفترة} = 50.000 - 450.000 = 400.000 \text{ جم}$$

إعداد واختيار و تجميع محاسب / علاء رياض

ثالثاً : الفترة الثالثة :

بيــــــــــــــــان	له	منه
من حـ / تكاليف العمليات الى مذكورين		٤٥.٠٠٠
حـ / أعمال تحت التنفيذ	١٠.٠٠٠	
حـ / النقدية / الموردين / الدائنون	٣٥.٠٠٠	
اثبات تكاليف العقد عن الفترة الثالثة		
من حـ / العملاء		١٠٠.٠٠٠
الى حـ / اعمال تحت التنفيذ	١٠٠.٠٠٠	
اثبات قيمة الفواتير الصادرة خلال الفترة الثالثة		
من حـ / النقدية / الصندوق / الخزينة		١٥٠.٠٠٠
الى حـ / العملاء	١٥٠.٠٠٠	
اثبات التحصيلات خلال الفترة الثالثة		
من حـ / اعمال تحت التنفيذ		٥٠.٠٠٠
الى حـ / ايرادات العقود	٥٠.٠٠٠	
اثبات ايرادات الفترة الثالثة		

حساب نسبة الإتمام :

إجمالي التكاليف حتى نهاية الفترة الثالثة

$$100x \text{ ————— } = \text{نسبة الإتمام}$$

إجمالي التكاليف حتى نهاية الفترة الثالثة + التكاليف التقديرية اللازمة لإتمام تنفيذ العقد

$$100 \times \{ 45.000 + 360.000 \}$$

$$100x \text{ ————— } = \text{نسبة الإتمام}$$

$$\{ 0 \} + \{ 45.000 + 360.000 \}$$

$$\text{ايرادات العقد} = 500.000 \times 100\% = 500.000 \text{ جم}$$

$$\text{ايرادات الفترة} = 500.000 - 450.000 = 50.000 \text{ جم}$$

مراجع البحث:

- د محمد توفيق بلبع " نظام التكاليف " كلية التجارة - جامعة القاهرة - ١٩٩٢ .
- د خيرى عبدا لهادى محاسب "
- معيار المحاسبة المصرى رقم (٨) والخاص بالانشاءات .

خطابات الضمان

سوف نتناول هذا الموضوع من خلال دراسة الجوانب التالية :

- ١ . مفهوم خطاب الضمان
- ٢ . أنواع خطاب الضمان
- ٣ . الدورة المستندية لخطاب الضمان
- ٤ . الدورة المستندية لعملية انتهاء مدة سريان خطاب الضمان واسترداده
- ٥ . المعالجة المحاسبية لخطاب الضمان

أولاً : مفهوم خطاب الضمان :

تعتبر خطابات الضمان من الخدمات المصرفية الهامة التي تقدمها البنوك التجارية لعملائها • ويتولى تنفيذ

هذه الخدمة قسم خطابات الضمان Guarantees Section •

وخطاب الضمان هو عبارة عن : " تعهد كتابي يقدمه البنك بناء على طلب عميلة إلى جهة معينة (المستفيد) بأن يدفع نيابة عن عميلة بمجرد مطالبة المستفيد بقيمة الضمان بالكامل أو بجزء منه عند المطالبة خلال مدة سريان الضمان ولنفس الغرض الذي أصدر من أجله •

ويعتبر خطاب الضمان بالنسبة للبنك الذي أصدره إلتزاماً احتمالياً (عرضياً) Contingent Liability

تظهر ضمن الحسابات النظامية للبنك ، وتتحول إلى إلتزام فعلي في حالة عدم وفاء العميل بالالتزامات التي صدر خطاب الضمان من أجلها • وفي هذه الحالة يقوم البنك بالسداد نيابة عن العميل وتسجل هذه القيمة على حساب العميل ويصبح مديناً للبنك بالمبلغ •

ويتطلب إصدار خطاب الضمان بحث المركز المالي للعميل مثل أى عملية ائتمانية ، وقد يتطلب أيضاً ضامناً للعميل ، ويقوم البنك بحجز نسبة من قيمة خطاب الضمان المصدر وذلك من حساب العميل كغطاء (تأمين) وتختلف نسبة الغطاء من عميل لآخر طبقاً تبعاً لمركزه المالي ومقدار ثقة البنك في معاملاته •

ويتقاضى البنك عمولة مقابل منح خطاب الضمان للعميل كما يحصل على فائدة على حساب العميل المدين في حالة قيام البنك بدفع قيمة خطاب الضمان للمستفيد نيابة عن العميل •

ويطلب عملاء البنك منه خطابات ضمان عندما يطالبهم أصحاب الأعمال كالشركات الكبرى والوزارات والهيئات الحكومية عند ارتباطهم معهم بعمليات إنشائية أو توريدات ، بدفع جزء من قيمة الغطاء مقدماً على

سبيل ضمان جدية العمل ، وبدلاً من تجميد أموال نقدية لدى هذه الجهات يلجأ العملاء إلى البنك بغرض الحصول على خطابات ضمان تضمن التزامهم تجاه هذه الجهات و التي تقبل خطابات الضمان لأنها تحل

محل النقود الواجب إيداعها كغطاء أو تأمين بسبب تعهد البنك بضمان عميلة أمامها •

وهناك العديد من الحالات التي تستخدم فيها خطابات الضمان من أهمها :

١. المناقصات العامة .
 ٢. المزادات العامة .
 ٣. ضمان كفاءة تنفيذ الأعمال التي التزم العملاء بها ، وضمان سدادهم لكافة التزاماتهم بعد التنفيذ .
 ٤. ضمان لاسترداد البضائع والآلات والمجوهرات التي يخرجها أصحابها بصفة مؤقتة .
- وتحل خطابات الضمان محل بوالص الشحن في سحب البضائع من الجمارك قبل تسلم بوالص الشحن وذلك لضمان تقديم البوالص حال وصولها ٠٠٠٠٠ إلخ .

ثانياً : أنواع خطابات الضمان :

هناك أنواع متعددة من خطابات الضمان التي تصدرها البنوك التجارية ، ويمكن تصنيف خطابات الضمان كما يلي :

١. من حيث الغرض الذي تخدمه خطابات الضمان :

- خطابات الضمان الابتدائية (الأولية) .
- خطابات الضمان النهائية .
- خطابات الضمان مقابل دفعات مقدمة .

٢. من حيث شكل الغطاء :

- خطابات ضمان بغطاء نقدي (سواء كان غطاء كامل – أو نسبة مئوية منه) .
- خطابات ضمان بغطاء عيني .
- خطابات الضمان المكشوفة .

٣. من حيث العميل الذي يصدر له خطاب الضمان :

- خطابات ضمان محلية (داخلية) .
- خطابات ضمان خارجية .

أولاً : خطابات الضمان من حيث الغرض الذي تخدمه :

١. خطابات الضمان الابتدائية (الأولية) :

وهي عبارة عن خطابات الضمان التي تقدم إلى الجهات الحكومية أو الشركات كتأمين مؤقت للدخول (الاشتراك) في العطاءات ، وتحل محل النقود السائلة ، وذلك لضمان الجدية وسلامة المركز المالي للمشاركين في العطاءات .

٢. خطابات الضمان النهائية :

وهي عبارة عن خطابات الضمان التي يقدمها العميل إلى الجهات الحكومية أو الشركات بعد رسو العطاء عليه كتأمين نهائي ، وذلك لضمان التزام العميل بتنفيذ الأعمال الواجب عليه القيام بها طبقاً للشروط المتعاقد عليها .

٣. خطابات الضمان مقابل دفعات مقدمة :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى تقدمها الشركات المنفذة إلى أصحاب الأعمال كتأمين مقابل حصولهم على دفعات مقدمة تحت الحساب من قيمة العمليات التى يتولون تنفيذها ، وذلك فى بعض العمليات الكبيرة التى يستغرق تنفيذها فترات طويلة مثال ذلك عقود المقاولات .
هذا بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من خطابات الضمان التى تصدرها البنوك مثل :

- خطابات الضمان الملاحية بغرض تسليم البضائع لحين ورود مستندات الشحن الخاصة بها .
- خطابات الضمان الجمركية ٠٠٠٠ إلخ .

ثالثاً : من حيث شكل الغطاء :

١. خطابات ضمان بغطاء نقدى :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك إلى عملائه مقابل سداد قيمة الضمان بالكامل أو بنسبة مئوية منه نقداً ، أو خصماً من حسابه الجارى ، ويحتفظ البنك بهذا الغطاء فى حساب خاص يسمى احتياطي خطابات الضمان .

٢. خطابات ضمان بغطاء عيني :

وهى خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه مقابل أموال عينية مثل (الأوراق المالية أو الكمبيالات أو عقارات تكون قيمتها التسليفية معادلة أو أكبر من قيمة الضمان ، ويحتفظ بها البنك طوال فترة سريان الضمان .

٣. خطابات الضمان المكشوفة :

وهى خطابات الضمان التى يصدرها البنك لعملائه بدون غطاء ، وتقتصر هذه الحالة على البنوك الكبرى والعملاء ذوى السمعة الجيدة والمركز المالى القوى .

ثالثاً : من حيث العميل الذى يصدر له خطاب الضمان :

١. خطابات الضمان المحلية (الداخلية) :

وهى عبارة عن خطابات الضمان التى يصدرها البنك لصالح عملائه داخل الدولة ليقدموها إلى أصحاب الأعمال عن عطاءات محلية .

٢. خطابات الضمان الخارجية :

وهى خطابات الضمان التى تصدرها البنوك المحلية لصالح شركات عالمية بالخارج تطلب بواسطة المرسلين فى نفس دولة الشركة العالمية لتقديمها إلى أصحاب الأعمال المحليين عن عطاءات محلية

ثالثاً : الدورة المستندية لخطاب الضمان :

يمكن تقسيم العمليات التى يقوم بها قسم خطابات الضمان من وجهة النظر المحاسبية إلى نوعين هما :

١. عملية إصدار خطاب الضمان .
٢. عملية إنهاء خطاب الضمان .

وفيما يلي الدورة المستندية والمعالجة المحاسبية لكل نوع من هذه العمليات :

٣ / ١ - الدورة المستندية لإصدار خطابات الضمان :

١. يستوفى العميل نموذج طلب إصدار خطاب الضمان من أصل وصورة يتضمن بيانات عن

نوع خطاب الضمان ، وقيمه ، والمستفيد ، والمدة ، ٠٠٠ إلخ ، بالإضافة إلى تعهد من العميل بتحمل أية مسئولية تقع من جراء هذا الضمان ، وتفويض من العميل للبنك بدفع أى مبلغ فى حدود قيمة خطاب الضمان للمستفيد . ويحول الموظف المختص الطلب إلى قسم الحسابات الجارية إذا كان مقدم الطلب عميلاً للبنك للتأكد من صحة توقيعه وكفاية رصيده كغطاء للضمان ، ثم يعاد الطلب إلى قسم خطابات الضمان .

٢. يحول قسم خطابات الضمان الطلب إلى قسم الاستعلامات لإجراء الاستعلامات اللازمة عن مركز العميل وعرض النتائج على إدارة البنك للرفض أو الموافقة ، وتحديد قيمة الغطاء مقابل إصدار خطاب الضمان فى حاله الموافقة ، ثم يحول الطلب فى حاله الموافقة إلى قسم خطابات الضمان .

٣. يحرر إشعار خصم على حساب العميل طالب خطاب الضمان من أصل وصورة بقيمة التأمين (الغطاء) وعمولة إصدار خطاب الضمان ، يرسل الأصل إلى العميل ، ثم ترسل الصورة إلى قسم الحسابات الجارية للتسجيل . وفى حاله الدفع نقداً يحل إذن توريد النقدية محل إشعار الخصم .

٤. يحرر قسم خطابات الضمان خطاب الضمان بالبيانات التى حددها العميل ووافق عليها

البنك من أصل وصورة ، يسلم الأصل للعميل وترسل الصورة إلى الوحدة المحاسبية .

٥. تقوم الوحدة المحاسبية بالتسجيل فى دفتر اليومية المساعدة لخطابات الضمان والترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد لخطابات الضمان ، وفى نهاية كل يوم تقوم الوحدة المحاسبية بإعداد كشف يومية بخطابات الضمان الصادرة وبعد المراجعة يرسل إلى قسم الحسابات العامة للتسجيل فى دفتر اليومية العامة والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام .

وبالنسبة لخطابات الضمان الخارجية ، فإن البنك المحلى يصدر خطاب الضمان عند تسلم تعليمات البنك المراسل (بالبريد أو التلكس) طبقاً للصيغة التى يطلبها المراسل . وتخضع العمولة ومصرفات البريد على حساب البنك المراسل طالب إصدار الخطاب ، ولا يخصم البنك الغطاء أو التأمين حيث يعتبر البنك المراسل هو المسئول أمام البنك المحلى عن التأمين ثم تسجل هذه الخطابات بدفاتر قسم خطابات الضمان ، ويمكن أن يخصص لها مجموعة دفترية مستقلة مكونة من دفتر اليومية المساعدة لخطابات الضمان الخارجية ودفتر أستاذ مساعد خطابات الضمان الخارجية .

أنظر مثال رقم واحد أسفل الشرح •

١. يتسلم قسم خطابات الضمان بالبنك إخطاراً من المستفيد إما بتجديد صلاحية الضمان لفترة جديدة أو بإنهاء العميل من تنفيذ التزاماته أو تقصيره ومطالبة البنك بسداد قيمة الضمان جزئياً أو كلياً •
 ٢. فى الحالة التى يطلب فيها المستفيد تجديد صلاحية الضمان لفترة جديدة يتم التجديد بعد موافقة العميل بموجب خطاب يصدره القسم للمستفيد يوضح فيه بيانات الخطاب المطلوب تجديده ، وموافقة البنك على التجديد ، وتاريخ الإنتهاء الجديد لخطاب الضمان • • إلخ ، ويتقاضى البنك عمولة مقابل ذلك •
 ٣. فى حالة وفاء العميل بالتزاماته تجاه المستفيد يعاد خطاب الضمان للبنك ، وتقوم الوحدة المحاسبية بالقسم بتحرير إذن تسوية لقيمة التأمين من أصل وصورتين ، يسلم الأصل للعميل ، وتستخدم الصورة الأولى كإشعار إضافة من قبل الحسابات الجارية بإعادة رصيد التأمين للحساب الجارى الدائن للعميل ، وتستخدم الصورة الثانية للتسجيل فى دفتر اليومية المساعدة لخطابات الضمان والترحيل إلى دفتر الأستاذ المساعد لخطابات الضمان من أجل إلغاء القيود النظامية وإجراء التسويات اللازمة •
 ٤. فى حالة عدم وفاء العميل بالتزاماته تجاه المستفيد جزئياً أو كلياً ومطالبة المستفيد للبنك بسداد قيمة الضمان جزئياً أو كلياً ، يقوم البنك بإخطار العميل بالأمر للتفاوض مع المستفيد من أجل العدول عن المطالبة بقيمة الضمان ، أو تمديد مدة الضمان ، أو سداد قيمة الضمان ، فإذا لم يتفق العميل والمستفيد يتم دفع قيمة الضمان للمستفيد مقابل إعادة خطاب الضمان وتحميل هذه القيمة خصماً من الحساب الجارى الدائن للعميل •
 ٥. تقوم الوحدة المحاسبية بالقسم بإعداد ملخص إنتهاء عرض أو مدة سريان خطابات الضمان وبعد المراجعة يسلم القسم الحسابات العامة للتسجيل بدفتر اليومية العامة والترحيل إلى دفتر الأستاذ العام •
- وبالنسبة لخطابات الضمان الخارجية عند إلغاء الخطاب وإعادته إلى البنك المحلى يتم إبلاغ البنك المراسل بإنهاء صلاحية الضمان وإخلاء مسئولية المراسل •
- ملحوظة هامة : يمكن تقديم شيكات بدلاً من خطاب الضمان و يجب أن تكون غير مؤرخة و يمكن استخدامه فى النواحي القضائية لمدة ستة أشهر من تاريخه و يمكن صرفه فى خلال ثلاث سنوات •
- و فى حالة اذا كان مبلغ الشيك المكتوب بالأرقام مختلف من الكتابة بالحروف فإن البنك يأخذ بالكتابة بالحروف •

مثال رقم (١) :

قامت احدى شركات المقاولات بعمل تعاقد مع شركة الأمل على بناء مبنى لمشروعها القادم و كان قيمة المبنى ٣٠٠٠٠٠٠٠٠٠٠ جم و كان من شروط التعاقد تقديم خطاب ضمان بقيمة العملية على أن يقدم ٦ خطابات ضمان طبقاً للتدرج في المشروع و كان من المفترض أن يتم الإنتهاء من المشروع خلال ٦ شهور و على ضوء ذلك قامت شركة المقاولات بإصدار هذه الخطابات من بنك مصر الدولي – رشدي و كانت عمولة البنك ١% و كان غطاء خطابات الضمان ١٠% و في أواخر العملية قامت شركة المقاولات بالإخلال بشروط التعاقد المبرم بينها و بين شركة الأمل و على ضوء ذلك قامت شركة الأمل بتسييل الخطاب السادس حيث أن شركة المقاولات قد استلمت خمس خطابات .

المطلوب : المعالجة المحاسبية في كلاً من الشركتين ؟

م	التسجيل في دفاتر الشركة المصدرة لخطاب الضمان (شركة المقاولات)	التسجيل في دفاتر الشركة المستفيدة من الخطاب	بيان
١	من مذكورين ٣٠٠.٠٠٠ /حـ غطاء خطابات الضمان مشروع الأمل ٣٠٠.٠٠٠ /حـ م.تمويلية – م.إصدار خطابات ضمان ٣٣٠.٠٠٠ الى /حـ البنك – مصر الدولي جاري جنبة	لا قيود	اصدار خطاب الضمان ٣.٠٠٠.٠٠٠ جم ١٠% غطاء ١% عمولة
٢	٥٠.٠٠٠ من /حـ البنك – مصر الدولي – جاري جنبة ٥٠.٠٠٠ الى /حـ غطاء خطابات الضمان – شركة الأمل	لا قيود	رد الخطاب الأول
٣	٥٠.٠٠٠ من /حـ البنك – مصر الدولي – جاري جنبة ٥٠.٠٠٠ الى /حـ غطاء خطابات الضمان – شركة الأمل	لا قيود	رد الخطاب الثاني
٤	٥٠.٠٠٠ من /حـ البنك – مصر الدولي – جاري جنبة ٥٠.٠٠٠ الى /حـ غطاء خطابات الضمان – شركة الأمل	لا قيود	رد الخطاب الثالث
٥	٥٠.٠٠٠ من /حـ البنك – مصر الدولي – جاري جنبة ٥٠.٠٠٠ الى /حـ غطاء خطابات الضمان – شركة الأمل	لا قيود	رد الخطاب الرابع
٦	٥٠.٠٠٠ من /حـ البنك – مصر الدولي – جاري جنبة ٥٠.٠٠٠ الى /حـ غطاء خطابات الضمان – شركة الأمل	لا قيود	رد الخطاب الخامس
٧	٥٠٠.٠٠٠ من /حـ التعويضات – مشروع شركة الأمل الى مذكورين ٤٥٠.٠٠٠ /حـ البنك ٥٠.٠٠٠ /حـ غطاء خطابات الضمان – مشروع شركة الأمل	٥٠٠.٠٠٠ من /حـ البنك ٥٠٠.٠٠٠ الى /حـ التعويضات – مقاول المبانى	تسييل الخطاب السادس